



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع :/2016

قسم : العلوم الاقتصادية والتجارية
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة : علوم اقتصادية
التخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعد 1990
دراسة حالة – بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية (ل.م.د) تخصص " اقتصاد نقدي وبنكي "

إشراف الأستاذ(ة):

– باديس نبيلة

إعداد الطالبتين:

– سلاحي آمنة

– بومهم مروة

شکر و تقدیر

مَشْكُرٌ وَتَقْدِيرٌ

لحظات يقف فيها المرء حائراً عاجزاً عن التعبير، مما يختلج في صدره من تشكرات
لأشخاص امدوه بالكثير والكثير الذي الذي اثقل على كاهله.

لحظات صار لابد ان ينطق بها اللسان و يعترف بفضل الاخرين اتجاهه لانه كان الاساس
الذي بني عليه سرح العلم والمعرفة لديه و انار سبيله.

لكن هل يستطيع احد ان يشكر الشمس لانها اضاءت الدنيا لكن ساحاول رد جزء من
جميلكم لاعمل بقول المصطفى صلى عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

في بادىء كل ذي بدء نشكر الله العزيز الذي اعاننا حتى وصلنا الى مانحن عليه، اما بعد
نخص بالشكر الجزيل الاستاذة المشرفة باديس نبيلة عرفانا منا على المساعدات و
التوجيهات القيمة التي كان لها الاثر الكبير في انجاح هذا العمل.

والى كل اساتذة معهد العلوم الاقتصادية خاصة الاساتذة الذين درسونا طوال هذه السنوات
شاكرين لهم الفضل العظيم.

كما نتقدم بخالص الشكر الى عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي
للاستغلال بميلة .

والى طلاب دفعة 2015/2016 شعبة التسيير والاقتصاد وكل من امد لنا يد العون من
قريب أو بعيد وساهم في هذه المذكرة وأسعدهم حق خروج هذا العمل من طور التفكير
والاحتمال إلى حيز واقع ملموس.

الأهداء

باسم الله الرحمان الرحيم

" قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " صدق الله العظيم

الهي لا يطيب الليل إلا بشركك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله.

إلى اللتي لو اتخذت من ماء البحر مدادا ومن ورق الشجر قرطاسا لاعد مزاياها لمل استوفيت مثقال ذرة، إلى القلب الذي ينبض في كل لحظة بالحب والرحمة، إلى من أنارت قلوبنا وكتبت أسماءنا على حدقات عيونها، إلى التي قاسمتنا أفراحنا وآلامنا، إلى التي ضحت بشابها لإسعادنا، إلى التي غمرتني بعطفها وحنانها، إلى الشمعة التي لطالما احترقت لتنير دربي، إلى أول من ذكرت اسمها ولازلت وسأظل اذكره إلى الأبد، إلى الجنة التي تحت إقدامها أُمي " منوية " حفظها الله وأطال بعمرها.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء دون انتظار، إلى من احمل اسمه بكل افتخار، أرجو من الله أن يمد في عمرك لتري ثمارا قد حان قطفها بعد انتظار وستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وغدا وإلى الأبد، أبي العزيز " عبد المجيد " حفظه الله وأدامه فوق رؤوسنا.

إلى خالتي العزيزة " حبيبة " حفظها الله وأطال بعمرها

إلى من فارقونا ويبقون دائما في قلوبنا مدى حيننا

جدي وجدتي " عمار " ، " مسعودة ". العزيزين رحمهما الله واسكنهما

فسيح جنانه وتغمدهما برحمته الواسعة.

إلى كل من نساه قلبي وتذكره قلبي اهدي هذا العمل المتواضع.

آمنة

إهداء

الحمد لله على إحسانه و الشكر على فضله وامتنانه و الصلاة والسلام على رسوله والداعي الى رضوانه باسم الله بدأت وعلى الله توكلت واليه جلا وعلى ارفع هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، فاجعله ربي علما نافعا، وصدقة جارية وميزان حسناتي.

ماساعد قلبي في صدري واسرع قلبي في يدي ساعة كتابة هذه السطور بعد جهد جهيد وسنوات سرت في درب العلم،

شاء السميع العليم ان اجني ثمرة جهدي بمذكرة التخرج هذه لاهديها الى:

-من جرع الكاس فارغا ليسقيني قطرة الحب، الى من كلت انامله ليقدم لنا لحظة سعادة، الى من حصد الاشواك في دربي ليمهد لي طريق العلم، الى منارة فخري الذي منه استفدت و به تعلمت، الى الغالي على قلبي ابي " مختار " اطل الله في عمره.

-الى الشمعة التي تنير طريقي والقبس الذي اضاء قلبي الى اعالى ما عندي في حياتي الى من سهرت الليالي لانام ملء الجفون الى منبع الحنان الذي سقتني كاسه بالعطف والود فكانت بلسم لجروحي وسندا متينا في طريقي الشاق، الى من ضحت بالغالي والنفيس وسنين العمر لاجل توفيقني ونجاحي، الى من ركع العطاء تحت قدميها، اليك حبيبتي ونور عيني امي " صليحة " حفظك الله لنا ورعاك.

-الى ازهار النرجس التي تفيض حبا وطفولة ونقاء وعطرا الى اخواتي الغاليات: "سمية"، "رقية"، " ايمان"، "مجدة"، الى قرة عيني وبهجة البيت اخي العزيز " نذير".

-الى كل افراد العائلة سواء من قريب او من بعيد كبيرا كان ام صغيرا وكل من نساهم قلبي ولم ينساهم قلبي.

اليكم جميعا

اهديكم سلاما لو رفع الى السماء لكان قمرا منيرا ولو نزل الى الارض لكساها سندسا وحريرا ولو مزج بماء البحر لجعل الملح الاجاج عذبا فراتا سلسبيلا.

باسم الله بدأت قلبي وبحمده انهي هذا العمل لوجهه الكريم وداعية " اللهم انفعنا بما علمتنا وانفع غيرنا بعلمنا".

مروة

الفهرس

الفهرس

فهرس المحتويات	١
شكر وتقدير	٢
المقدمة	٣
مشكلة البحث	٤
فرضية البحث	٥
أسباب إختيار الموضوع	٦
أهمية البحث	٧
أهداف البحث	٨
منهج البحث المتبع	٩
الأدورات المستخدمة	١٠
صعوبات البحث	١١
تقسيم البحث	١٢

الفصل الأول : المنافسة في النشاط البنكي بين البنوك التجارية

تمهيد	1
المبحث الأول طبيعة النشاط البنكي بين البنوك التجارية	2
المطلب الأول : ماهية البنوك التجارية	2
المطلب الثاني : الهيكل المالي للبنك التجاري	5
المطلب الثالث : علاقة البنوك التجارية بالبنك المركزي	11
المبحث الثاني : المنافسة البنكية ودورها في النشاط الإقتصادي	17
المطلب الأول : ماهية المنافسة البنكية وأثرها على النشاط الإقتصادي	17
المطلب الثاني : أنواع المنافسة البنكية وأدواتها	18
المطلب الثالث : القوى المؤثرة على المنافسة البنكية	20
المبحث الثالث : وسائل تحليل وقياس المنافسة على مستوى القطاع البنكي	25
المطلب الأول : نموذج scp	25
المطلب الثاني : نظرية الأسواق القابلة للتنافس	30
خلاصة الفصل الأول	33

الفصل الثاني : تطور القطاع البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات

تمهيد	34
المبحث الأول : القطاع البنكي الجزائري من الإستقلال إلى غاية إصلاحات 1988	35

- المطلب الأول : القطاع البنكي الجزائري غداة الإستقلال35
- المطلب الثاني : الإصلاحات المالية لسنة 1971.....36
- المطلب الثالث : الإصلاحات البنكية من 1986 إلى ما قبل 199038
- ❖ المبحث الثاني : النظرة الجديدة لنظام البنكي الجزائري في ظل الإتجاه نحو إقتصاد السوق41
- المطلب الأول : قانون النقد والقرض 10/90 وإنعكاساته على القطاع البنكي الجزائري..41
- المطلب الثاني : الإصلاحات البنكية في ظل برنامج التصحيح الهيكلي48
- المطلب الثالث : إصدار الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض56
- ❖ المبحث الثالث : وضعية المنافسة على مستوى القطاع البنكي الجزائري في ظل توجه نحو إقتصاد السوق.....57
- المطلب الأول : المنافسة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة57
- المطلب الثاني : المنافسة بين البنوك العمومية الجزائرية.....60
- ✚ خلاصة الفصل الثاني64

❖ الفصل الثالث : تحليل وضعية المنافسة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- ✚ تمهيد65
- ❖ المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة ميلة66
- المطلب الأول : نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية66
- المطلب الثاني : مصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية70
- ❖ المبحث الثاني : دراسة وضعية المنافسة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....74
- المطلب الأول : المفاهيم الاساسية لنموذج scp74
- المطلب الثاني : عرض المتغيرات المستعملة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية75
- ✚ خلاصة الفصل الثالث82

قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	الميزانية العامة	6
2	تركيبية النظام البنكي 1997-2001	58
3	تطور نسب الاستحواد على القنوات البنكية	59
4	عدد الشبابيك الموجودة في كل بنك الى غاية ديسمبر 2001	61
5	انواع القروض البنكية	62
6	تطور موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية	76
7	اشكال الموارد ونسب تطورها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	77
8	تطور عدد حسابات الزبائن في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	78
9	تطور المنتجات الالكترونية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	78
10	تطور استخدامات بنك الفلاحة والتنمية الريفية	79
11	تطور النشاطات التجارية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	80

قائمة الأشكال

الصفحة ١

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
21	القوى الخمس التنافسية لبورتر	1
29	نموذج scp	2
53	النظام النقدي بعد اصلاح 1990	3
71	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	4

مفكرة عامة

إن لقطاع البنوك تأثير هام على معظم القطاعات الاقتصادية والمالية في أي دولة فهي تقوم بدور حيوي خاصة فيما يتعلق بدفع التنمية والتطور لهذه القطاعات ولأن معظم الدول ومنها الجزائر اتجهت نحو اقتصاد السوق وسياسة التحرر الاقتصادي وتخص بذلك تحرير وعولمة الخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات المصرفية الشيء الذي أدى إلى تنويع نشاطات البنك وازدياد درجة تعقيده وقد كان لزاما على النظام المصرفي العمل على مواكبة هذه التطورات ومواجهة تحديات المنافسة الجديدة.

إذ تلعب البنوك دورا أساسيا في التقدم الاقتصادي للأمم، فالبنوك تقوم بتوجيه الاستشارات للمؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية، فيما يتعلق بالدخول إلى البورصة وشروطها، كما تلعب البنوك دورا هاما في تمويل النشاط الاقتصادي وإمداد الاقتصاد القومي بالأموال الخاصة أي اللازمة لتنميته وتقدمه وأي خلل في البنوك يحدث خللا في الاقتصاد القومي.

إن قدرة البنوك على القيام بوظيفتها المتقدمة على أكمل وجه يتوقف إلى حد كبير على إدارة البنوك إدارة جيدة، إذ ترتبط فعالية القطاع البنكي بمدى وجود المنافسة فيه، حيث إن توفر الجو التنافسي بين البنوك القائمة في القطاع يرفع من فعالية هذا الأخير، ويمنحه القدرة والقوة على التصدي ومواجهة القوى الخارجية المنافسة رغم أهميته الكبيرة.

ورغم أهميته الكبيرة إلا أن القطاع البنكي في الجزائر لم يلق الاهتمام الكافي من طرف السلطات والحكومات المتعاقبة مما أدى إلى تخلفه عن أداء دوره كوسيط مالي ومحرك أساسي لعجلة الاقتصاد، وخاصة في مرحلة الاقتصاد الموجه في ظل غياب المنافسة والفعالية في البنوك التجارية.

ويتوقف هذا الدور الكبير الذي يلعبه القطاع البنكي في النهوض باقتصاديات الدول، على مدى فعالية هذا القطاع، إلا إن في السنوات الأخيرة وخاصة مع بداية التسعينات شهد هذا القطاع عدة تغيرات وتحولات تزامنت مع التحولات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري ككل التي تميزت بالدخول في عملية الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الذي تحكمه آليات السوق، وتضم التحولات عدة قوانين وتشريعات جديدة تهدف من خلالها السلطات الجزائرية إلى إيصال النظام البنكي الجزائري إلى مستوى الأنظمة البنكية الدولية وتطويره من خلال تدعيم قدرته التنافسية.

من بين أهم الإصلاحات التي القطاع البنكي الجزائري، تلك التي تضمنها القانون 90/10 الخاصة بالنقد والقرض، وكذا تلك التي تضمنها برنامج التصحيح الهيكلي الذي جاء به صندوق النقد الدولي وقد منحت

هذه الإصلاحات بعض الحرية للبنوك، وفتحت مجال المنافسة أمامها في السوق من خلال السماح للبنوك الخاصة الوطنية والأجنبية الدخول إلى السوق البنكي وذلك للاستفادة من المكاسب التي تحققها.

الإشكالية:

انطلاقا مما سبق يمكن صياغة الإشكالية التي يعالجها هذا البحث في سؤال أساسي وهو:

هل تملك البنوك التجارية قدرات تنافسية تمكنها من تحقيق البقاء والنمو في ظل التحولات التي يشهدها الاقتصاد الوطني؟

ومن خلال الإشكالية السابقة يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتي ذكرها:

- ماهي العلاقة بين البنوك التجارية وكيف يمكن قياس وتحليل المنافسة بينها؟
- ماهي التحولات التي يشهدها القطاع البنكي الجزائري وماهو دور البنوك التجارية الفاعلة فيه في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق؟
- مامدى تحقق المنافسة بين البنوك التجارية في الجزائر؟

الفرضيات:

وللإجابة على هذه الأسئلة ننطلق من الفرضيات التالية:

- مايميز العلاقة مابين البنوك التجارية تنافسها لجلب العملاء وقيادة السوق البنكي، ويظهر هذا التنافس جليا من خلا تحسين جودة الخدمات وأسعارها، أو غيرها من صور المنافسة، هناك العديد من الوسائل والأدوات لقياس وتحليل المنافسة البنكية وهي تختلف من حيث المعلومات المستعملة فيها.
- عرف القطاع البنكي عدة تغيرات وإصلاحات، كانت أهمها التحولات التي نتجت عن انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، أصبحت البنوك التجارية أكثر حرية في اتخاذ قراراتها.

أسباب اختيار الموضوع:

- أهمية الموضوع في المجال البنكي خاصة في ظل التوجيهات العالمية الجديدة.
- الرغبة في البحث والاطلاع حول موضوع المنافسة البنكية بشكل عام، والمنافسة على مستوى السوق البنكي الجزائري بشكل خاص.

- التعرف على مدى مسايرة القطاع البنكي الجزائري لشروط اقتصاد السوق المعروفة على المستوى العالمي.

أهداف البحث:

وتتبع دراستنا لهذا الموضوع الوصول للأهداف التالية:

- إظهار أهمية المنافسة، وكيفية التعرف عليها على مستوى القطاع البنكي.
- محاولة التعرف واختبار وضعية المنافسة داخل القطاع البنكي الجزائري، وما آل إليه هذا القطاع خاصة بعد العديد من الإصلاحات والتغيرات التي شهدتها.
- إثراء المكتبة الجامعية.

أهمية البحث:

تظهر أهمية بحثنا من خلال تسليطنا الضوء على موضوع في غاية الأهمية حيث جاءت دراستنا حول موضوع المنافسة البنكية نظرا لأهميته في المجال البنكي خاصة في ظل التوجيهات العالمية الجديدة، أيضا الرغبة في الاطلاع والبحث حول موضوع المنافسة البنكية بشكل عام، والمنافسة على مستوى السوق البنكي في الجزائر بشكل خاص كونه مفهوما حديثا وقليل الدراسة، والتعرف على مدى مسايرة السوق البنكي الجزائري لشروط اقتصاد السوق المعروفة على المستوى العالمي.

منهج البحث المتبع:

إن نوعية المنهج المتبع تمليه طبيعة الموضوع والمعلومات المراد الوصول إليها وعليه تم الاعتماد في بحثنا على:

المنهج الوصفي: واستعنا به من اجل توظيف التعاريف وسرد الأفكار.

المنهج التاريخي: حيث تطلبت بعض المراحل من البحث إلى اللجوء إلى المنهج التاريخي لسرد التطورات الحاصلة.

المنهج الإحصائي: من خلال الإحصائيات المقدمة والتي تساعد على المتابعة الجيدة للموضوع.

الأدوات المستخدمة:

المسح المكتبي لعدة كتب ومذكرات سواء على مستوى مكتبة المركز الجامعي أو مكتبات جامعة أخرى أو على مستوى المكتبة الالكترونية من خلال عدة مواقع الكترونية بالإضافة إلى المقابلة الشخصية لرئيس المصلحة والاستعانة بمختلف الوثائق الداخلية للمؤسسة وإضافة إلى ذلك مختلف الجداول الإحصائية التي تبين لنا مختلف النسب و الأرقام الإحصائية حول موضوعنا.

صعوبات البحث:

- قلة المراجع على المستوى المحلي.
- ضيق الوقت.

تقسيم البحث:

وفي محاولة منا الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاث فصول: فصلين نظريين والفصل الثالث خصصناه للدراسة التطبيقية.

الفصل الأول: تناولنا في هذا الفصل مفاهيم أساسية حول طبيعة النشاط البنكي بين البنوك التجارية والمنافسة البنكية ودورها في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى وسائل تحليل وقياس المنافسة على مستوى القطاع البنكي.

الفصل الثاني: تناولنا في هذا الفصل إصلاحات القطاع البنكي الجزائري في مجملها (منذ الاستقلال) مع التركيز على إصلاحات مابعد 1990 التي فتحت المجال لانفتاح السوق البنكي.

الفصل الثالث: هو عبارة عن دراسة ميدانية لدى المجمع الجهوي للاستغلال بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية ميلة لإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي.

الفصل الأول

من الأصول

تمهيد:

تعد البنوك شريان الحياة الاقتصادية والمحفز للأنشطة المختلفة، فهي تلعب دورا هاما على مختلف الأصعدة وتؤثر تأثيرا قويا في مختلف المجالات.

وذلك من خلال تعبئة المدخرات الكافية التي يتطلبها النمو الاقتصادي والتوزيع الكفء لها على مختلف مجالات الاستثمار والاستغلال وذلك من اجل تجنب العديد من المخاطر والتهديدات التي تعرقل السير الحسن لنشاطها، فالبنوك تمارس نشاطها بصفة أساسية في مجال الخدمات البنكية كما أصبح تطوير الخدمات المصرفية ومواكبة التطورات التكنولوجية المتلاحقة في مجال الصناعة البنكية، والاهتمام بجودة الخدمات وتحقيق رغبات العملاء احد المداخل الرئيسية لزيادة وتطوير القدرة التنافسية للبنوك وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى:

المبحث الأول: طبيعة النشاط البنكي بين البنوك التجارية.

المبحث الثاني: المنافسة البنكية ودورها في النشاط الاقتصادي.

المبحث الثالث: وسائل تحليل وقياس المنافسة على مستوى القطاع البنكي.

المبحث الأول : طبيعة النشاط البنكي بين البنوك التجارية

سوف نتناول في هذا المبحث الدور الذي تلعبه البنوك التجارية، و خصوصة نشاطها الذي يختلف عن من المؤسسات الاقتصادية، لابد من التطرق أولا لمفهوم البنوك التجارية و طبيعة نشاطها و الوظائف التي تقوم بها، وكذا علاقتها مع البنك المركزي، و من اجل ذلك سيتم تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب، يتناول المطلب الأول ماهية البنوك التجارية و وظائفها، و يتضمن المطلب الثاني الهيكل المالي للبنك التجاري، أما المطلب الثالث فنتحدث فيه عن العلاقة بين البنوك التجارية و البنك المركزي .

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

نتناول في هذا المطلب كافة التعريفات المتعلقة بالبنوك التجارية، حيث تعددت هذه التعارف بتعدد الأفكار الاقتصادية، و اختلاف الأنظمة البنكية مما صعب إيجاد تعريف اقتصادي جامع لها. و من ثم فان التشريعات هي التي تحدد تعريف البنوك التجارية.

إن اغلب التشريعات اتفقت جميعا على إن البنك هو مؤسسة أو منشأة اقتصادية تتعامل بالنقود حيث يتم تجميع الودائع و المدخرات من المصادر المختلفة، ثم إعادة استثمارها في كافة المجالات المختلفة

للاستثمار و فوق هذا تقوم البنوك بالعديد من الخدمات لعملائها لا بوصفها موقع تجميع مدخراتهم وودائعهم و لكن باعتبارها وكيلا بالعمولة .

هذا وقد عرف التشريع الفرنسي البنك على انه " تلك المؤسسة التي تقوم على سبيل الاحتراف بتلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع أو ما في حكمها ثم إعادة استخدام هذه الأموال لحسابها الخاص في عمليات الخصم و الائتمان أو في العمليات المالية " .

وفي التشريع الأردني عرف قانون البنوك رقم 24 لسنة 1971 البنك المرخص بأنه: " الشركة التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية وفق أحكام هذا القانون " ¹.

وفقا لقانون البنوك رقم 28 لسنة 2000 حيث عرف البنك بأنه الشركة التي يرخص لها بممارسة الأعمال المصرفية وفق أحكام هذا القانون بما في ذلك فرع البنك الأجنبي المرخص له بالعمل في المملكة.

و عرف المشرع المصري البنوك التجارية بأنها " البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، و تزاوّل عمليات التمويل الداخلي و الخارجي، في إنشاء المشروعات و ما يتطلبه من عمليات مصرفية و مالية و تجارية و طبقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي " ².

وقد عرف بان البنك هو " المنشأة التي تتخذ من الانجاز في النقود حرفة لها " .

و من خلال التعريفات السابقة للبنوك و التي تبدو متشابهة في مضمونها حيث أن البنك التجاري هو عبارة عن منشأة مالية تمارس عملها في النقود التي تتولى تجميعها شكل ودائع من مصادر مختلفة ثم استثمارها في شتى مجالات الاستثمار المختلفة، و من ثم تحقيق عدة أهداف من أهمها ³

1/ يهدف البنك من وظيفة الاستثمار و التي تضمن مجموعة من الأعمال يقوم بها البنك بهدف تشغيل ما تجمع لديه من موارد من اجل الحصول على عائد مناسب.

2/ إن أهم الوظائف التي تؤديها البنوك الدور الذي تلعبه في خدمة الاقتصاد الوطني وما تقدمه من اجل دعمه وتحقيق تنميته .

أولا : وظائف البنك التجاري :

1/ تجميع المدخرات:

¹ محمد الهاللي، عبد الرزاق شحادة، محاسبة المؤسسات المالية، البنوك التجارية و شركات التأمين، جامعة الزيتونة، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية للنشر و التوزيع، الأردن، ص 17.

² محمد الهاللي، مرجع نفسه، ص 22 نقلا عن قانون البنوك الأردني رقم 24 لسنة 1971 .

³ محمد الهاللي، مرجع نفسه، ص 22 نقلا عن قانون البنوك الأردني رقم 24 لسنة 1971 .

من أهم وظائف البنك وظيفة تجميع المدخرات، و تظهر هذه المدخرات في جانب الخصوم في قائمة المركز المالي، و تتبلور أشكال أو صور هذه المدخرات في شكل الودائع تحت الطلب أو الودائع بأخطار سابق أو الودائع لأجل أو ودائع التوفير.

و تلعب هذه الودائع دورا هاما و أساسيا و السبب في ذلك يرجع إلى أنها تمكن البنوك من القيام بعملياتها المصرفية الأخرى، و المتمثلة في عملية الاستثمار و توظيف هذه الأموال و يجب أن تقرر هنا حجم الودائع أو أنواعها يتأثران لدى البنوك التجارية بعدد من العوامل أهمها انتشار الوعي الادخاري و الانتشار الجغرافي لفروع البنك فضلا ع تقديم مزايا جديدة للمودعين و كذلك الظرف السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية للدولة، و تتنافس البنوك التجارية فيما بينها لجذب مدخرات الأفراد و الهبات عن طريق استحداث أوعية إيداع حديثة منها على سبيل المثال الشهادات الادخارية و وحدات الاستثمار و نظام التوفير و المزايا المزدوجة و شهادات الاستثمار⁴.

و يقرر الواقع العلمي إن هذه الأوعية الادخارية المستحدثة، بالإضافة إلى توافر عوامل الثقة في مقدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها قبل المودعين أدى إلى تزايد حجم و أنواع الودائع لديها وعدم سحب المودعين لها إلى بالقدر الذي يفي بمتطلباتها الضرورية، فضلا عن ظهور الصراف الآلي الذي قدم مساهمة فعالة في زيادة الخدمات المصرفية المقدمة لعملاء هذه البنوك .

2/ منح القروض و التسهيلات المصرفية:

توجد علاقة وثيقة بين وظيفة تجميع المدخرات ووظيفة الإقراض لأي بنك تجاري، حيث انه بالإقراض تكون البنوك قد وضعت الأرصدة التي سبق إيداعها من قبل العملاء موضع التشغيل و حيث تقوم سياسة توظيف الأموال عند البنوك التجارية علة ثلاثة عوامل أساسية هي :

ا/ المصلحة العامة للمجتمع:

لا يعد البنك التجاري مستودعا للبنوك، بل ادات هامة لتشغيل و توظيف الودائع و الأموال المودعة لديه في مجالات مثمرة تساهم في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع، مما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي و يجعل الرفاهية تعم أفراداه .

ب/ السيولة و الربحية:

⁴ محمد الهلالي، مرجع سابق، ص 22 نقلا عن خيرت ضيف، محاسبة المنشآت المالية، شركة الإسكندرية للطباعة و النشر، القاهرة، 1970، ص

حيث تعتبر السيولة و الربحية عاملان متعارضان, فزيادة السيولة تعني حجز كمية من الأموال والاحتفاظ بها دون تشغيل الأمر الذي يقلل من فرض الربح الذي يعود على البنك أو قام باستثمار هذه الأموال و الربحية تعني إنقاص مقدار السيولة لدى البنك و بالتالي فان السياسة الرشيدة للاستثمارات الخطرة فتعطي ربحاً أوفر .

و هناك عدة عوامل هامة تؤثر على حجم ونوع القروض و هي موارد البنك المتاحة و احتياجات النشاط الاقتصادي, و سياسة الدولة . وتنقسم القروض التي تمنحها البنوك التجارية من حيث التوقيت إلى :

قروض قصيرة الأجل، قروض متوسطة الأجل، قروض طويلة الأجل⁵.

و تنقسم القروض وفقاً للضمانات إلى:

قروض بضمانات شخصية، قروض بضمان الودائع، قروض بضمان أوراق مالية، قروض بضمان أوراق تجارية، قروض بضمانات متنوعة

3/ تقديم الخدمات للعملاء :

تطورت وظيفة تقديم الخدمات المصرفية للعملاء، حيث إن هذه الخدمات كانت ذات حجم صغير في الماضي و لكن مع تقدم الأعمال المصرفية و ظهور الصراف الآلي، و زيادة ثقة العملاء في البنوك التجارية زادت هذه الخدمات و تطورت و تعددت أشكالها حيث أصبح لها دور بارز في الحياة الاقتصادية و هذه الخدمات في جوهرها تؤدي إلى الدعاية و الإعلان للبنك التجاري، فتزيد عدد عملائه و يمكن تقسيم الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه إلى:

أ-خدمات يؤديها البنك باعتباره وكيلاً عن العميل و من أمثلة هذه الخدمات تحصيل الأوراق التجارية، شراء و بيع الأوراق المالية و تحصيلها .

ب-خدمات يؤديها البنك باعتباره وسيطاً مالياً و من أمثلتها الاعتمادات المستندية، و خطابات الضمان، و صرف الشيكات، و إصدار الشيكات السياحية .

ج-خدمات أخرى متنوعة من أمثلة هذه الخدمات تأجير الخزائن، و حفظ السبائك الثمينة و أيضاً حفظ الأوراق المالية و تغيير العملة.

نتاولنا في هذا المطلب اهمم الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية، حيث تتميز هذه الخدمات بالسرعة و السهولة في الأداء

المطلب الثاني: الهيكل المالي للبنك التجاري

نتناول في هذا المطلب مفهوم الهيكل المالي للبنك التجاري أو ما يسمى بالميزانية، التي تلتزم البنوك التجارية و غيرها من المؤسسات الأخرى بإعداد ونشر ميزانيات دورية تبين فيها الموارد المتوفرة لديها، وأوجه استخدام هذه الموارد⁶.

أولاً : المقصود بالهيكل المالي

هو عبارة عن موارد و استخدامات البنك التجاري يمكن التعرف عليها من دراسة عناصر الأصول و الخصوم في ميزانيته، ومن المعروف إن ميزانية البنك كأى منشأة أخرى تصور مركزه المالي في تاريخ معين بصفة شخصية معنوية مستقلة عن أصحاب رأس ماله و المتعاملين معه.

فالخصوم تمثل القيم التي يلتزم بها البنك و الأصول تمثل موجودات هاو حقوقه التي تعادل قيمتها الدفترية التزاماته في ذات التاريخ المعين و عليه دراسة كل من عناصر الخصوم و الأصول في ميزانية البنك التجاري تكشف عن موارده و استخداماته على التوالي:

جدول رقم(1): الميزانية العامة كما في 0000/12/31.

الأصول	الخصوم
الأصول المتداولة:	حسابات جارية وودائع تحت الطلب
نقد في الصندوق و لدى البنك	أ-بالعملة المحلية
الأوراق النقدية	ب-بالعملة الاجبية
أ-استثمارات و اذونات الخزينة و السندات	ودائع التوفير و لأجل تحت إشعار وودائع
ب-استثمارات في الأسهم	البنوك الأخرى من الداخل و الخارج
كمبيالات و شيكات مخصومة	تأمينات نقدية مختلفة
	احتياط قانوني

احتياط اختياري

سلف و قروض مستغلة

أرباح مدورة

أصول ثابتة بعد الاستهلاك

موجودات أخرى

XXX مجموع الخصوم

XXX مجموع الأصول

المصدر: سامر بطرس جلدة مرجع سابق

و يبين لنا الجدول أعلاه ما يلي :

1- خصوم أو موارد البنك التجاري:

آن خصوم أو موارد البنك التجاري يحصل عليها من ثلاثة مصادر ⁷: من رأس المال و الاحتياطات ثم الودائع على اختلاف أنواعها . ولاشك أن عند نشاط البنك فان اعتماد البنك سيكون على رأس ماله إلى أن يمر بعض الوقت حتى يكتسب ثقة الجمهور و يمكنه أن يحصل على الموارد من أصحاب الودائع التي تمثل الجزء الغالب من موارد البنك و لذلك فانه عادة ما تنقسم موارد البنك إلى موارد ذاتية و موارد غير ذاتية .

2-1-الموارد الذاتية : وتشمل رأس المال و الاحتياطات .

أ-رأس المال المدفوع:

وهو عبارة عن مجموع المبالغ التي يدفعها مساهموا البنك بالفعل مساهمة منهم في رأس ماله و يمثل النواة الأولى لموارد البنك الذي يبدأ به نشاطه بتكوين ما يلزمه من أموال ثابتة ومستلزمات هذا النشاط و مايتطلبه من الإنفاق على تسيير أعماله و من المعروف أن رأس المال لا يعد ذات أهمية لموارد البنك التجارية، إنما تتمثل أهميته في كونه مصدر الثقة للمودعين و لتدعيم مركز البنك في علاقاته مع مراسليه بالخارج، و عادة تضع قوانين البنوك حدا أدنى لرأس المال المدفوع للبنك التجاري هذا وبنص قانون البنك المركزي الأردني على انه يجب أن لا يقل رأس المال البنك التجاري بصفته شركة مساهمة عامة عن خمسة ملايين دينار أردني مدفوعا بالكامل .

ب-الاحتياطات:

و يقصد بهذه الاحتياطات تلك المبالغ المالية التي تقتطع من الأرباح و لا توزع على المساهمين و توضع جانبا في شكل احتياطي و ذلك بغرض استخدامها في أنشطة معينة للبنك .

و تتألف الاحتياطات من:

-الاحتياطي القانوني:

وهو مجموع ما يقتطعه البنك من صافي أرباحه كل عام و بنسبة يحددها البنك المركزي و يبقى البنك يقتطع النسبة يضيفها إلى احتياطاته الإجبارية حتى يصبح هذا الاحتياطي مساوي لرأس المال المدفوع للبنك التجاري⁸ .

-الاحتياطي الاختياري:

وهو الاحتياطي يقوم البنك باقتطاعه من صافي أرباحه بشكل اختياري و بالنسبة التي تلائمه و ليس بالشكل الإجباري لمواجهة أي طارئ قد يتعرض له المصرف في المستقبل .

ج-الأرباح المدورة:

وهي الأرباح غير الموزعة من السنوات السابقة للبنك التجاري، و سميت بالأرباح المدورة لان المصرف يجمعها كل عام و يضيفها إلى الميزانية بشكل دوري.

وهكذا فان كلما ارتفعت نسبة رأس المال و الاحتياطي إلى الودائع كلما قل الخطر الذي يتعرض له المودعون في فترات الضيق المالي و الأزمات، و مع ذلك فان الموارد الذاتية للبنك التجاري تحتل دائما نسبة صغيرة من مجموع موارد البنك، فالمورد الأساسي للبنك هو من الودائع على اختلاف أنواعها .

2-2-الموارد غير الذاتية:

تتمثل في الودائع على اختلاف أنواعها و القروض التي يقترضها البنك من البنوك الأخرى أو من البنك المركزي إلا أن الجزء الغالب و النسبة الكبرى من الموارد غير الذاتية تتمثل في الودائع، بل أن الودائع تمثل النسبة الغالبة من جميع الموارد الذاتية و الغير الذاتية .

و تستمد البنوك الشطر الأعظم من مواردها مما يودعه الأفراد و المشروعات لديها من الأموال، لذا فان أهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات التي تحتترف الاقتراض هو مقدرة البنوك التجارية على خلق الجانب الأكبر من الموارد التي تستعملها في مزاوله نشاطها بمناسبة ماتزاوله من عمليات

التسليف و الاستثمار، وتتوقف مقدرة البنك على ذلك حسب ماله من رأس المال و احتياطات و ماودع إليه الأفراد من الأموال .

د- الاقتراض:

و يمثل الاقتراض مورداً آخر من موارد البنك الغير الذاتية، حيث أن البنوك قد تحتاج إلى موارد إضافية في مواسم فلذلك تلجأ إلى الاقتراض من البنوك الأخرى أو البنك المركزي⁹.

2-2- أصول أو استخدامات البنك التجاري:

و يقصد بأصول المصرف جميع الموجودات التي في حيازته و جميع الحقوق التي له بدفع الغير، و لما كانت الخصوم هي الموارد بالنسبة إلى البنك، فإن الأصول تعتبر هي الأوجه المختلفة لاستخدامات هذه الموارد أو الخصوم .

وأول ما يلاحظ على هذه الأصول هو تفاوتها تفاوتاً كبيراً فيما بينها سواء أكان ذلك من حيث السيولة أي سهولة التحويل إلى نقود بدون خسارة أم من حيث الربحية أي المقدرة على خلق الإيراد .

فبما يلي نورد إيجازاً لأهم عناصر أصول المصرف التجاري:

2-2-1- الأصول المتداولة:

هي تلك الأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقدية خلال سنة مالية واحدة، أو دورة تشغيلية واحدة أيهما أطول و تشمل الأصول المتداولة ما يلي:

أ- نقد في الصندوق و أرصدة لدى البنوك:

وتعد أكثر الأصول المتداولة سيولة:

-النقود الجاهزة في خزائن البنك التجاري: تتكون من أوراق البنكنوت و العملة التي يحتفظ بها البنك لمواجهة طلب النقود الحاضرة أي صرف الشيكات المقدمة له، وتسمى هذه النقود بالاحتياطي النقدي.

-أرصدة لدى البنوك الأخرى

-أرصدة لدى البنك المركزي

و بالخبرة فان البنك يعلم مقدار الاحتياطي النقدي الذي يجب عليه أن يحتفظ به لمواجهة طلبات أصحاب الودائع، وعادة فان نسبة الاحتياط النقدي تختلف من دولة إلى أخرى متوقفة على عدة عوامل و تبلغ هذه النسبة في انجلترا 8% في ال.و.م.ا 10% .ولا شك إن هذا النوع من الأصول يتصف كما ذكرنا بأعلى درجات السيولة، و لكن البنك التجاري لا يحصل على أية عائد من احتفاظه بهذه الأصول¹⁰.

ب-محفظه الأوراق المالية :

و تشتمل على ما يمتلكه المصرف من سندات مالية و هي:

- استثمارات المصرف من اذونات الخزينة .
- السندات المالية التي تصدرها الحكومة الأردنية والحكومات الأخرى .
- استثمارات في أسهم وسندات وشركات أخرى غير حكومية سواء محلية أو أجنبية.

ج-الأوراق التجارية:

هي عبارة عن صكوك تتضمن التزامات بدفع مبلغ من النقود يستحق الوفاء بعد وقت قصير و تقبل المتداولة بطريق التطهير أو المناولة و يقبلها المصرف التجاري كأداة تسوية الديون .

د-حسابات جارية مدينة:

وهو اكبر بند في جانب الأصول نظرا لأنها تعتبر احد الأشكال الرئيسية لتوظيفات المصرف التجاري و هي حسابات جارية تعود للمصرف التجاري تودع لدى البنوك التجارية الأخرى أو لدى البنك المركزي .

و-سلف و قروض مستغلة:

إن القروض و السلف التي تمنحها البنوك التجارية لعملائها إنما هي أكثر أنواع الأصول ربحية، فربحية البنك التجاري تتوقف على مقدار القروض و السلف التي يمنحها البنك لعملائه، ولكن من جهة نظر الأمان و السيولة فان القروض و السلفيات تعتبر أصول غير مفضلة.

هـ - الأصول الثابتة بعد الاستهلاك¹¹ :

و تصنف على أنها طويلة الأجل إذا لم يكن في بنية المنشأة أو البنك تحويلها إلى نقد، أو امتلاكها بالكامل خلال سنة مالية واحدة، و يقصد بها ما يمتلكه البنوك من أملاك خاصة كفروع البنك و المعدات و المباني..الخ و ذلك بعد طرح قيمة الاستهلاك من قيمة الأصل.

¹⁰أمين محمد بدر، الأوراق التجارية في التشريع المصري، شركة الاسكندرية للطباعة والنشر، 1950م، ص9.

تناولنا في هذا المطلب أهم الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية، حيث تتميز هذه الخدمات بالسرعة والسهولة في الأداء¹².

المطلب الثالث: علاقة البنك التجاري بالبنك المركزي

سوف نتناول في هذا المطلب علاقة البنوك التجارية بالبنك المركزي، فمن الطبيعي هناك تداخل في وظائفها و أدوارها و بالتالي قيام علاقة بينهما التي سنطرق لها في هذا المطلب:

أولاً : أهداف ووظائف البنك المركزي

يمكن القول بصفة عامة أن الهدف الرئيسي للبنك المركزي هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و في دول العالم الثالث يضاف هدف آخر هو التنمية الاقتصادية و لتحقيق هذا الهدف أو الأهداف يمارس البنك المركزي مجموعة من الوظائف:

➤ الوظائف ذات السمة العامة، أي التي ترتبط بالاقتصاد القومي ككل .

➤ الوظائف التي ترتبط بالبنوك التجارية على وجه الخصوص .

في مقدمة الوظائف ذات السمة العامة اضطلاع البنك المركزي بمسؤولية موازنة سعر صرف العملة القومية و القيام بعمليات السوق المفتوحة التي تتمثل في بيع و شراء الأوراق المالية الحكومية، وذلك بغرض التحكم في كمية النقود المتداولة .

كذلك يقع على عاتق البنك المركزي وضع شروط الائتمان لمجالات محددة للنشاط في مقدمتها الائتمان العقاري، و الائتمان الذي يحصل عليه المتخصصون في بيع و شراء الأوراق المالية، و الائتمان الاستهلاكي الذي يحصل عليه الأفراد بغرض شراء السلع المعمرة كالسيارات، و الثلاجات و تعتبر هذه الوظيفة بمثابة أداة يستخدمها البنك المركزي للتحكم في الموارد التي توجه إلى تلك المجالات كذلك تمارس البنوك المركزية دور الوكيل المالي للحكومة¹³، حيث تمسك بالحسابات الجارية للحكومة و تسهل جباية الضرائب، وذلك بالسماح للممولين بسداد ما عليهم من مستحقات عن طريقها كما تتولى مهمة بيع و شراء الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة، و دفع الفوائد الدورية التي تستحق لعملة تلك الأوراق هذا إلى جانب مشاركة الحكومة في مسؤولية نقل النقود داخل الدولة .

¹² سامر جلد، مرجع سابق، ص ص 22-23.

¹³ الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة.

و تلعب البنوك المركزية في دول العالم الثالث دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية، و تكوين رؤوس الأموال، وتكتفي بهذا القدر عن الوظائف ذات السمة العامة لنتقل إلى الوظائف الأخرى التي لها ارتباطا مباشر بنشاط البنوك التجارية وهي:

➤ إصدار أوراق النقد، إدارة الاحتياط القانوني ;

➤ تقديم الائتمان للبنوك التجارية ;

➤ تسيير عملية الاقتراض بين البنوك ;

➤ المساعدة في تحصيل الشيكات ;

➤ لتوجه و الإشراف على البنوك.

1- إصدار أوراق النقد:

بينما تقع على وزارة الخزانة مسؤولية إصدار النقود المدينة، يختص البنك المركزي بإصدار أوراق النقد و هي وظيفة تعني الكثير بالنسبة للبنوك التجارية، فإذا كان الأصل أن السحوبات النقدية اليومية عن خزينة البنك عادة ما تتناسب مع الإيداعات التي تدخل الخزينة في ذات اليوم، وفقا لقانون الإعداد الكبيرة أو قانون المتوسطات كما سبقنا أن ذكرنا .

فان ظروف طارئة قد تحدث و يحدث معها خلا في هذا التوازن، مما يضطر البنوك التجارية أو مجموعة منها إلى طلب نقود ورقية من البنك المركزي و إذا لم يوجد في خزينة البنك كمية تكفي لمواجهة تلك المتطلبات، فقد يضطر إلى إصدار كميات إضافية و يلاحظ انه وان كان البنك المركزي يقدم بذلك خدمة إلى البنوك التجارية، فانه في نفس الوقت احد أهدافه الأساسية وهي تحقيق الاستقرار في سوق النقد من خلال تحقيق التوازن بين الطلب و العرض على العملة المحلية .

2- إدارة الاحتياط القانوني:

عادة ما تنص التشريعات على ظرف قيام البنك التجاري بالوفاء بالحد الأدنى لمتطلبات الاحتياطي القانوني، كشرط لاستمراره في العمل، وتتمثل قيمة هذا الاحتياط في نسبة من ودائع البنك يحتفظ بها لدى البنك المركزي، و إن كانت بعض التشريعات لا تمنع من اعتبار النقدية الموجودة في خزينة البنك جزء من الاحتياطي القانوني هذا و لا يدفع البنك المركزي فوائد على الاحتياطي المتحفظ به لديه، و إن كانت الأصوات بدأت تنادي بضرورة قيامه بذلك، طالما انه يستثمر تلك الأموال أو يحقق من ورائها بعض العائد¹⁴ .

و عادة ما يضع البنك المركزي قواعد إدارة الاحتياطي القانوني يترتب على مخالفتها توقيع جزاء رادع. ففي الولايات المتحدة يتمثل الجزاء في إلزام البنك المخالف بدفع الفائدة على العجز الاحتياطي بمعدل

يزيد 2 % . عن معدل الخصم في شباك الخصم، و إذا ما تكررت المخالفة يوقع جزاء اشد من ذلك و بالطبع يستطيع البنك المركزي إدخال تعديلات على تلك القواعد بالشكل الذي يخدم السياسة النقدية التي يشرف على تنفيذها .

و كما هو الحال بالنسبة للوظائف الأخرى، نجد أن الاضطلاع بمسؤولية إدارة الاحتياطي القانوني تخدم أهداف كل من البنوك التجارية و البنك المركزي .

فبالنسبة للبنك التجاري يعتبر الاحتياطي القانوني بمثابة حماية أموال المودعين و من ثم يترتب دقة الالتزام بقواعده زيادة ثقة المودعين بالبنوك التجارية التي يتعاملون معها.

أما بالنسبة للبنك المركزي فان دقة الالتزامات بمتطلبات الاحتياطي القانوني تعني عدم حدوث زيادة غير محسوبة في عرض النقود يكون من شأنها الإخلال بالسياسة النقدية التي يشرف البنك على تنفيذها بل و يذهب البعض إلى المدى البعيد في هذا الشأن إلى حد الادعاء بان الهدف الأساسي من إدارة البنك المركزي للاحتياطي القانوني هو ضمان سلامة تنفيذ السياسة النقدية، و ليس حماية أموال المودعين ذلك الاحتياطي القانوني لا يعد كافيا لتحقيق هدف الحماية إذ يمثل نسبة صغيرة من حجم الودائع، كما أن الحماية يمكن أن تتحقق بوسائل أخرى أكثر فعالية في مقدمتها رقابة البنك المركزي التي تضمن توجيه الأموال المودعين إلى استثمارات لا تعرض البنك للمخاطر و التأمين على الودائع، و لعل هذا الادعاء ينسجم مع موقف بنوك القطاع العام التي تساندها الحكومة بشكل يعطي الأمان المطلوب للمودعين حتى ولو لم يحتجز أي نسبة من الودائع في مقابل الاحتياطي القانوني .

3-منح الائتمان للبنوك التجارية :

يسود الاعتقاد بأنه إذا كان البنك المركزي أن يدعي بأنه بنك البنوك فينبغي أن يكون قادرا على منح الائتمان إلى البنوك التجارية، عندما يقتض الأمر وهذا ما يحدث في الواقع إذ يمكن للبنوك إن تحصل على قروض من البنك المركزي إما في صورة خصم للأوراق التجارية كمبيالات أو في صورة قروض مباشرة¹⁵ .

و في الحالة الأولى: يتقدم البنك إلى شباك الخصم بالأوراق التجارية لتحصيل قيمتها قبل موعد استحقاقها، و ذلك في مقابل خصم نسبة من قيمة الورقة تتمثل في معجل الخصم وهو معدل يتوقف على جودة خدمة الورقة كما يتوقف على تاريخ استحقاقها.

أما القرض المباشر فيحصل عليه البنك في مقابل رهونات قد تتمثل في سندات حكومية أو عقارات و يتوقف سعر الفائدة على نوعية الشيء المرهون، و المركز المالي للبنك المقترض

و أخيرا يمكن أن تضيف صورة ثالثة يمكن اعتبارها نوع من الإقراض تتمثل في استعداد للبنك المركزي لشراء أوراق مالية حكومية من البنوك التجارية، بما ييسر لهل تحويل تلك الأوراق إلى نقدية في اقصر وقت دون أن تتعرض لخسائر رأس مالية تسببها الحاجة لبيع تلك الأوراق .

و عادة ما تقفل البنوك التجارية الحصول على قرض مباشر بدلا من الاقتراض عن طريق خصم الأوراق التجارية، و ذلك لعدة أسباب أهمها :

طول إجراء عملية الخصم، الخوف من غضب العميل إذا أدرك بان العلاقة أصبحت بينه و بين البنك المركزي هذا و بالإضافة إلى أن التشريعات قد تقتضي بان توجه الأموال المقترضة عن طريق الخصم إلى الاستثمار في نوع معين من الأوراق المالية، وهو ما لا يحدث مع القروض المباشرة، أما البنك المركزي فلا يميل في الظروف العادية إلى تشجيع الاقتراض منه بأي صورة بل نجده يعتمد إلى توجيه الانتقادات إلى إدارة البنك التي تكرر الاقتراض منه، كما يخضع إلى أنشطة البنك المقترض لرقابة صارمة على أساس إن البنك الذي يكرر الالتجاء إليه لطلب القروض لابد و انه يعاني من مشاكل خطيرة .

4-تيسير عملية الاقتراض بين البنوك :

تتفاوت أرصدة البنوك التجارية لدى البنك المركزي، إذ قد يعاني احد البنوك من عجز في الاحتياطي القانوني، بينما يتوافر لدى بنك آخر احتياطي يفوق المتطلبات القانونية، وكلا الأمرين غير مرغوب فيه إذ قد يتعرض البنك الأول لغرامات مالية بينما تضيق على البنك الآخر فرصة تحقيق عائد من وراء الاحتياطي الزائد و لمساعدة كلا البنك، وإذا ما تم يتدخل البنك المركزي بإضافة المبلغ المقترض إلى رصيد حساب البنك الأول خصما من رصيد حساب البنك الثاني¹⁶ .

و الولايات المتحدة يطلق على الأموال المقترضة بالأموال الفيدرالية و يقصد بذلك الفائض من الاحتياطي في حساب البنك التجاري لدى البنك الفدرالي و الذي يمكن للبنك الأول إقراضه لغيره من البنوك على وجه السرعة، و يخضع سعر الفائدة على إقراض هذه الأموال لقانون العرض و الطلب، و بذلك قد يكون أعلى أو اقل من معدل الخصم في ا شباك الخصم و مع هذا يظل هذا النوع من القروض أكثر جاذبية من بدائل أخرى متاحة فالبنك يدرك القيود التي يفرضها البنك المركزي على الاقتراض من شباك الخصم، كما انه يتردد في بيع أوراق مالية نظرا لاحتمال زوال العجز خلال ساعات أو أيام قليلة، يضاف إلى ذلك أن هذا النوع من القروض لا يستغرق وقتا إذ قد يتم التعاقد باتصال تلفوني .

و من وجهة نظر البنك المقترض فان عملية الإقراض تمكنه من استغلال الموارد المالية التي تفوق طاقته الاستثمارية، أو الموارد التي حصل عليها في نهاية الدوام ولم يتوافر وقت كافٍ لاستثمارها و لتجنب المخاطر التي قد يتعرض لها هذه الأموال، قد يشترط إن لا تزيد قيمته جميع القروض التي حصل عليها من قيمة رأس ماله و على الرغم من إن فترة اقتراض هذه الأموال غالبا ما تكون في حدود ليلة واحدة إلا أن بعض البنوك قد تذهب إلى أبعد من ذلك بمعنى أنها قد تقترض تلك الأموال لا من أجل تغطية عجز في تغطية عجز في الاحتياطي القانوني، بل لاستخدامها في تمويل استثماراتها و هو ما يقتضي تجديد مستمر للقرض الذي حصلت عليه .

و إذا كان كل من البنك المقترض و البنك المقرض قد استفاد من الدور الذي قام به البنك المركزي و الذي تمثل في تفسير حصول البنك الأول على قرض من البنك الثاني، فان البنك المركزي قد استفاد أيضا من العملية فانتقال أموال عاطلة لدى احد البنوك إلى بنك آخر يعاني من ندرة في تلك الأموال يعني استغلالا امثل للموارد كما يعني زيادة في معدل دوران النقود كلا الأمرين يترك اثر ايجابي على التنمية الاقتصادية التي تمثل احد الأهداف التي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها لا سيما في دول العالم الثالث¹⁷ .

5 -تحصيل الشيكات:

عندما يستلم شخص ما شيكا مسحوب لصاحبه على الطرف ثان فإنه يقدمه إلى البنك الذي يتعامل معه لتحصيل قيمته، فإذا كان للمسحوب عليه وديعة جارية لدى ذات البنك، وكان أمر الدفع المحرر على الشيك موجه لنفس البنك، فان عملية التحصيل تصبح سهلة مسيرة، إذ يتم خصم قيمة الشيك من رصيد الوديعة الجارية للمسحوب عليه و إضافتها إلى رصيد الوديعة الجارية للساحب، دون تدخل من قبل البنك المركزي، أما إذا لم يكن للمسحوب عليه وديعة جارية لدى ذات البنك أو كان أمر الدفع المحرر عليه الشيك موجه إلى بنك آخر، فان تدخل البنك المركزي يصبح ضروريا لتيسير إجراءات التحصيل من رصيد حساب بنك المسحوب عليه و بمجرد إتمام العملية يقوم البنك المركزي بإخطار البنكين المعنيين بأن التطور الذي حدث في أرصدها لديه .

و لا يخفى على القارئ المزايا الناجمة عن تدخل البنك المركزي في عملية تحصيل الشيكات، إذ يتم تسوية مستحقات البنوك دفتريا دون حاجة إلى نقل النقود بما قد ينطوي عليه من مخاطر و الأهم من ذلك هو سرعة تحويل مستحقات البنك إلى نقدية، يمكن استثمارها و تحقيق عائد من ورائها، وهو ما

يعني بالنسبة للبنك المركزي سرعة دوران النقود في القطاعات الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي يساهم في تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية .

6-التوجيه و الإشراف على البنوك التجارية:

تمارس البنوك المركزية في كافة الدول دورا توجيهيا و إشرافيا على البنوك التجارية، و يتوقف حجم الدور على أمرين هما:

مدى تدخل الدولة في القطاع المصرفي، و ما إذا كان البنك المركزي هو المسؤول الوحيد عن أداء هذا الدور أو إن منظمات أخرى تشاركه فيه كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، و عادة ما يتصرف التوجيه و الإشراف على مجالات أساسية من بينها الحجم الملائم لرأس المال و معدلات الفوائد على الودائع و سياسات الاستثمار، و ما إلى ذلك .

نتناولنا في هذا المطلب طبيعة العلاقات بين البنوك التجارية مع البنك المركزي التي تتمحور في دور الإشراف و التوجيه الذي يقوم به البنك المركزي اتجاه البنوك التجارية .

المبحث الثاني: المنافسة البنكية و دورها في النشاط الاقتصادي

سوف نتناول في هذا المبحث تنافس البنوك التجارية لأجل جلب أكبر عدد ممكن من العملاء المستهلكين لخدماتها و منتجاتها، ولهذا اثر على القطاع المالي خاصة و القطاع الاقتصادي عامة، لابد من التطرق أولا لمفهوم المنافسة البنكية و أثرها على النشاط الاقتصادي أيضا أنواع المنافسة البنكية وأدواتها¹⁸ .

المطلب الأول: ماهية المنافسة البنكية و أثرها على النشاط الاقتصادي

نتناول في هذا المطلب مفهوم المنافسة البنكية، و أثرها على النشاط الاقتصادي ففي مجال الصناعة البنكية أدخلت التطورات التي حدثت في سنوات السبعينات من القرن 20 مفهوم المنافسة، الذي نشأ من جهة نتيجة تنوع المنتجات البنكية ومن جهة أخرى مع التحولات الهيكلية للمحيط المالي.

أولا: تعريف المنافسة البنكية

1-لغة:

يعرف القاموس الاقتصادي المنافسة على أنها " المسابقة والمباراة، تنافس القوم في الأمر بالغوا فيه و زaidوا و كان كل واحد منهم يريد أن يظهر قوة نفسه و نafس في الشيء أي بالغ فيه و غالى و زايد " .

¹⁸ راجع عرابية، التسويق البنكي و افاق تطبيقه في المؤسسة البنكية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و

إذ تعبر المنافسة عن الصراع الذي يتنازع فيه طرفان أو لتحقيق هدف معين أو الوصول إلى غاية محددة

2-اصطلاحا:

حسب قاموس روبر، فإن مصطلح منافسة ظهر في عام 1392، وفي سنة 1559 كانت المنافسة تعني " الاشتراك بين عدة أشخاص أو قوى تتبع نفس الهدف "، ثم في منتصف القرن الثامن عشر وجد المصطلح تعريفه المعاصر ليعني العلاقة بين المنتجين و التجار الذين يريدون زبائن .

بالنسبة للاقتصاديين في القرن الثامن عشر، فإن المنافسة الحرة هي أحسن طريقة لتنظيم النظام البنكي من اجل زيادة كفاءته و استقراره .

ثانيا: اثر المنافسة البنكية على النشاط الاقتصادي

¹⁹ .للمنافسة آثار ايجابية و أخرى سلبية على القطاع البنكي بشكل خاص و الاقتصاد بشكل عام

1-الآثار الإيجابية:

ومن بينها انخفاض أسعار الخدمات البنكية المقدمة للعملاء، تحسين الخدمات البنكية وزيادة الكفاءة، أيضا ابتكار و استحداث خدمات مصرفية جديدة.

2-الآثار السلبية:

ونذكر منها زيادة التكلفة و المصاريف المالية بالنسبة للبنوك، وهذا ناتج عن الرفع في معدلات الفائدة على الودائع بغرض جلب المودعين و مصاريف الترويج، إضافة إلى انخفاض الإيرادات، الناتج عن التخفيض في معدلات الفائدة على القروض و العمولات.

تناولنا في هذا المطلب مفهوم المنافسة البنكية و أثرها، حيث إن الموجهة التي تقع بين البنوك تمكن من البقاء على مستوى اقتصادي مع السوق بكل الوسائل القانونية المتاحة.

المطلب الثاني: أنواع المنافسة البنكية و أدواتها

نتناول في هذا المطلب أنواع المنافسة وأدواتها التي أفرزتها التغيرات التي طرأت على الأسواق بصفة عامة

أولاً: أنواع المنافسة البنكية:

1-المنافسة الكاملة:

يتصف السوق عامة في ظل المنافسة الكاملة بوجود عدد كبير من البائعين و المشترين يتعاملون في نفس السلعة، أيضا تماثل الإنتاج بين جميع المنتجين، حرية الدخول و الخروج من و إلى السوق، إضافة إلى عدم وجود اتفاقيات بين المنتجين لتوحيد سياستهم، وسهولة و حرية انتقال عوامل الإنتاج، التصرف²⁰. الرشيد للمستهلك

و تتحدد الأسعار في ظل هذه الظروف على أساس قوى العرض و الطلب الكلية للسلعة في السوق، و يسود السعر المنخفض الذي يمثل تكاليف إنتاج الوحدة الإنتاجية الأكثر كفاءة في صنع التوازن في الأجل الطويل.

2-احتكار القلة:

يتكون السوق من عدد محدود للغاية من البائعين الذين لهم درجة حساسية عالية للاستراتيجيات التسويقية المستخدمة من قبل بعضهم البعض، و قد يكون المنتج نمطيا او غير نمطي و عادة ما يكون كل بائع بهذا السوق على دراية باستراتيجية المنافس و يتخذ الحذر تجاهها فإذا ما قام بائع بتخفيض سعره أو تقديم خدمات إضافية، لمواجهة المخاطر المرتبطة بفقد مجموعة من العملاء و بالرغم من قلة عدد البائعين في هذا السوق ألا إنهم يشكلون صعوبة أمام الآخرين لدخول هذا السوق.

3-المنافسة الاحتكارية:

يتميز السوق في ظل المنافسة لاحتكارية بوجود عدد كبير نسبيا من المنتجين للسلع و الخدمات، تشابه السلع المنتجة و الخدمات المقدمة مع وجود اختلافات كبيرة بين السلع يتم تحقيقها عن طريق سياسة التمييز السعري، أيضا سهولة نسبية في الدخول إلى أسواق السلع و الخدمات، السياسة السعرية لأي منتج لها تأثير محدود على السلبات السعرية للمنتجين الآخرين، و يتصف الطلب على منتجات كل مشروع بعدم المرونة إلى حد ما.

4-الاحتكار الكامل:

وهنا يكون لدى البائع منتج ليس له بدائل بشكل يمكنه من الاحتكار الكامل للسوق، و عادة تكون المعلومات المتوفرة في تلك السوق مع عدم وجود أي نوع من المنافسة على الإطلاق.

ثانيا: أدوات المنافسة بين البنوك التجارية

تتعدد أدوات القدرة التنافسية للبنك و يمكن اعتبارها من زاوية أخرى احد مؤشرات جودة الإدارة و التحكم²¹، ومن بينها مدى تبني مفهوم و أسلوب إدارة الجودة الشاملة، مدى الاهتمام بالتدريب في التسيير المستمر للعاملين و حجم المخصصات التي ترصد لذلك، ومدى الاهتمام ببحوث التطوير البنكي، مدى وجود توجه تسويقي أي استلهم حاجات و رغبات لعملاء كأساس لتصميم أهداف و استراتيجيات و سياسات الأداء البنكي و الخدمة البنكية و السعي المستمر للاستجابة لحاجات و رغبات العملاء و التكيف مع متغيراته، إضافة إلى مدى زرع و تنمية روح الفريق الواحد على مختلف مستويات البنك، الحصة السوقية للبنك و نسبتها إلى إجمالي الحصة السوقية للجهاز المصرفي، و القدرة على التعامل مع المتغيرات البيئية المحلية و العالمية.

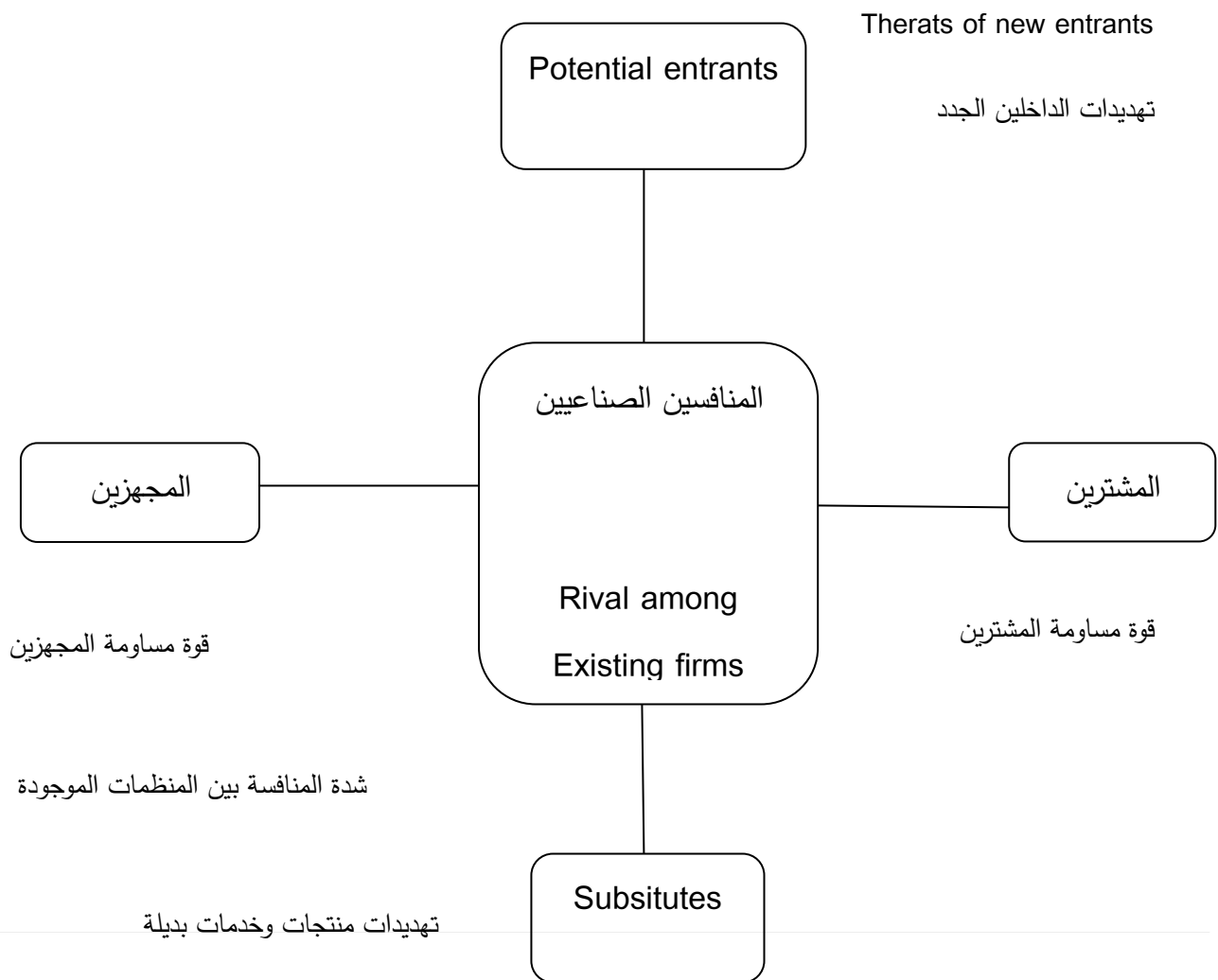
تناولنا في هذا المطلب تنافس البنوك في عدة مجالات و تختلف صور المنافسة بين أربعة إشكال و كل هذا باستعمال أدوات المنافسة بين البنوك التجارية.

المطلب الثالث: القوى المؤثرة على المنافسة البنكية

نتناول في هذا المطلب القوى المؤثرة على المنافسة البنكية وذلك من خلال الدراسات و البحوث التي قام بها بورتر، اتضح إن هناك خمسة عوامل هي: قوة مساومة المجهزين، قوة مساومة المشتريين، تهديدات²². منتجات أو خدمات بديلة، وجود منافس قوي ضمن المشاركين في المنافسة

الشكل رقم(1): القوى الخمس التنافسية لبورتر

²¹ بريش عبد القادر، جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.



المصدر: 8، .op-cit F. Glueck. William

وتعرف هذه العوامل أو القوى الخمسة بنموذج بورتر لإستراتيجية المنافسة كما هو موضح في الشكل رقم 1²³.

1-شدة المنافسة في الصناعة:

تمثل شدة المنافسة في الصناعة محور و مركز القوى التي تساهم في تحديد جاذبية الصناعة و من بين العوامل المؤثرة في تحديد درجة شدة المنافسة توجد أربعة عوامل رئيسية و هي: نمو الصناعة، نصيب التكلفة الثابتة إلى إجمالي القيمة المضافة للنشاط، مدى عمق تمييز المنتج، و أخيرا التمرکز و التوازن بين المنافسين.

فا كانت صناعة ما تتميز بنمو مرتفع، تكاليف ثابتة نسبية اقل، مدى واسع من إمكانيات تمييز المنتج، درجة عالية من التمرکز، فان الأكبر هو توفر فرص ربحية اكبر لمعظم المشاركين في الصناعة و العكس صحيح.

2-تهديد دخول منافسين جدد:

الداخلون الجدد إلى الصناعة يجلبون معهم طاقات جديدة و رغبة في امتلاك حصة في السوق، و في معظم الأحيان موارد ثرة، إن جدية تهديد دخول المنافسين يعتمد بالدرجة الأولى على المعوقات الموجودة في البيئة، وعلى توقعات المشارك الجديد حول ردود فعل المنافسين الآخرين، فيما يخص معوقات دخول المنافسين الجدد توجد عدة مصادر لهذه المعوقات:

أ-مشكل تمييز المنتج- أي مشكلة الولاء العلي للمستهلكين اتجاه العلامات التجارية المعروفة و الموجودة في السوق مما يتطلب من المنافس الجديد أن يبذل جهود كبيرة في التسويق و الترويج لتغيير هذا الولاء أو خلق ولاء جديد.

ب-تكاليف الإنتاج و التسويق و التوزيع و التمويل و البحث و التطوير و غيرها، هذه التكاليف تكون قليلة بالنسبة للمنظمات الموجودة في السوق أصلا، أو المنظمات ذات الحصة العالية في السوق، حيث إن هذه التكاليف تقل كلما زادت عدد الوحدات المباعة، بالإضافة إلى الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير.

ج-الدخول إلى قنوات التوزيع-إذا أرادت المنظمات المنظمات الموجودة إدارة قوية ذات تأثير مباشر على قنوات التوزيع الرئيسية ستكون عملية دخول منافسين جدد إلى السوق مكلفة جدا.

د-رد فعل المنظمات الموجودة في السوق- إذا كان رد الفعل باتجاه، فان مسالة الدخول ستكون مكلفة للغاية.

و يوجد في مجال الإستراتيجية مفهوم حواجز الدخول و علاقته بربحية الصناعة و تبرز حواجز الدخول كمحصلة لتوليفة متنوعة من العناصر تمثل: اقتصاديات الحجم، تمييز المنتج، مركز العلامة التجارية،

تكلفة البديل، كثافة الاحتياجات الرأسمالية، سهولة الوصول إلى منافذ التوزيع، الموارد الخام الحرجة، الآثار الناجمة عن منحى التعلم و الخبرة، السياسات الحكومية....الخ.

3- قوة المساومة للمجهزين:

يهتم صانعو الإستراتيجية بتحليل المتغيرات الخاصة بعمليات التجهيز و بصورة خاصة كلفة و نوعية العناصر أو الموارد أو المنتجات المستلمة، و التغير التكنولوجي لهذه الموارد في المستقبل القريب على الأقل²⁴.

لذلك قدم بورتر توصيف للعلاقة بين المجهزين و المنظمة من خلال العوامل التالية:

أ-إن مدى القوة التي يتصرف بها المجهز لرفع الأسعار و بالتالي التأثير في أرباح المشتريين الصناعيين يعتمد على مدى بعد المجهز عن نموذج المنافسة الحرة، بمعنى كلما كان المجهز بعيدا عن آثار المنافسة الحرة في السوق كلما كان أكثر قدرة على التصرف بالأسعار.

ب-إن القوة التي يتصرف بها المجهز برفع الأسعار و بالظلي انخفاض أرباح المشتري تقل إذا كانت المنظمة التي تشتري تحتكر السوق في إنتاجها.

ج-إن القوة التي يتصرف بها المجهز لرفع الأسعار و بالتالي انخفاض أرباح المشتري تكون اكبر عندما يكون المشتري عميل غير مهم، وتقل إذا كانت هناك مواد بديلة بتكلفة معقولة، وتكون قوة المساومة و تكون قوة المساومة في حدها الأقصى عندما لا توجد مواد بديلة .

د-إن قوة المساومة للمجهز تعظم إذا استطاع المجهز تحقيق تكامل أمامي، بمعنى الشراء أو السيطرة على القنوات الأمامية لصناعته، على سبيل المثال عندما تشتري مصانع الأحذية متاجر بيع جملة أو محلات بيع تجزئته.

و-إن تهديد المجهز في الفقرة السابقة يمكن أن يوازن أو يعوض عنه إذا استطاع المشتري أن يحقق تكامل خلفي لصناعته، مثل شراء مصانع الأحذية لشركة دباغة الجلود، أو السيطرة على مصادر التجهيز.

3- قوة مساومة المشتري:

تتعظم قوة المشتري إلى الحد الأقصى عندما تكون صناعة المشتري مكثفة وتمثل حصة مهمة في حجم تجهيزات الأعمال ككل، و عندما يستطيع المشتري فعليا تحقيق التكامل الخلفي و تقل قوة المشتري عندما

تكون صناعته تنافسية و تكلفة تحول المواد البديلة مرتفعة جدا، أو عندما تمثل مواد أو أجزاء أو منتجات نصف مصنعة للمجهز عنصر أساسي لاغني عنه في عملية الإنتاج، أو إذا استطاع المجهز تحقيق تكامل أمامي لدعم صناعته²⁵.

4- المواد البديلة و المتاحة:

إن النجاح الاستراتيجي يعتمد بصورة جزئية على وجود أو عدم وجود بدائل بنفس النوعية أو أفضل نوعية و لكن اقل تكلفة لمنتجات أو خدمات المنظمة. لذلك فان قوة أو ضعف كل من المجهز و المشتري يعتمد مباشرة على أهمية المواد في الصناعة و إمكانية تعويضها بمواد أو منتجات أخرى ذات أسعار تفضيلية مناسبة بالإضافة إلى وجود ضمانات عملية باستمرار تدفق المواد و السلع أو المنتجات البديلة من مصادر التجهيز إلى المنظمة .

5-وجود المنافس القوي:

في كل صناعة توجد عشرات أو مئات المنظمات التي تقوم بتصنيع منتجات مشابهة أو بديلة، طبعا ليس كل هؤلاء المنافسين متساوين في الأهمية و في حجم التأثير حيث يوجد دائما المنافس الرائد الذي يتمتع بموقع القيادة في السوق من أمثال منظمات صناعية كبيرة إن معرفة إستراتيجية المنافسين الكبار و تحليل عناصر القوة و الضعف الموجودة في هذه الاستراتيجيات تمكن إدارات منظمات الأعمال الصغيرة أو المخاطر وعدم التأكد عند اتخاذ القرارات الإستراتيجية للمنظمة.

تناولنا في هذا المطلب القوى المؤثرة على المنافسة البنكية حيث يرى مايكل بورتر بان المنافسة في أي صناعة ما، ماهي إلا محصلة خمس قوى للتنافس فهذه القوى تتحكم في المنافسة و تؤثر في درجتها، وتحدد وضعيتها على مستوى الصناعة.

المبحث الثالث: وسائل تحليل و قياس المنافسة على مستوى القطاع البنكي

سوف نتناول في هذا المبحث وسائل و طرق تحليل درجة المنافسة في مختلف القطاعات الاقتصادية و منها القطاع البنكي، حيث ظهرت العديد من الطرق و الأدوات التي تسعى إلى تشخيص السوق البنكي من حيث هيكله و مستوى المنافسة التي وصل إليها، ومن اجل ذلك سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، أما المطلب الثاني يتضمن نظرية الأسواق القابلة للتنافس .scpيتناول المطلب الأول نموذج

المطلب الأول: نموذج scp

نتناول في هذا المطلب استخدام نموذج الهيكل - السلوك - الأداء (SCP) و الذي يساعد على التوصل إلى تحليل الأداء الفعلي على مستوى القطاع البنكي، فهذا المنهج في ابسط أشكاله يبين أن هناك علاقة سببية قائمة من هيكل السوق إلى السلوك و من ثم الأداء²⁶.

أولاً: نبذة عن نموذج SCP

يعتبر هذا النموذج ابتكار جديد في مجال التحليل الاقتصادي نظرا لمنهجية التحليل التي يعتمد عليها في تحليل أداء مختلف عن الصناعات، كما يساعد في تحديد درجة التنافس في السوق البنكي . و منذ أفكاره الأولى على MASON ظهور، حاول العديد من الاقتصاديين الاعتماد عليه في تحليل العلاقة التي تربط العلاقة بين الأجزاء المكونة له، غير أن هاته الدراسة لم تتمكن بعد من وضع الشمل النهائي و الواقعي للنموذج، بالرغم من التعديلات العديدة التي شهدتها النموذج و من بين الصناعات التي حاول قسلاقتصاديون تحليلها باستخدام هذا النموذج نجد الصناعة البنكية و هذا نظرا للدور المحوري الذي تلعبه هاته الصناعة على المستوى المحلي أو حتى المستوى الدولي، فقد قامت الدراسات التجريبية السابقة التقليدية الذي كان يقوم على أساس التأثير في اتجاه واحد أي أن الهيكل يؤثر على السلوك SCP لنموذج الذي بدوره يؤثر على الأداء، في حين أن الاتجاه الثاني حاول التطرق إلى تأثير الكفاءة على هيكل السوق، ولقد شهدت الصناعة البنكية خاصة ماتعلق بالتنظيم الأمثل للصناعة حيث ركزت اغلب الدراسات السابقة للقناعة البنكية على العلاقة بين بعض خصائص الهيمنة و مؤشرات الأداء، حيث يتيح تحليل العلاقة إمكانية تشخيص حالة السوق البنكي، وتحديد وجهته التنافسية أو الاحتكارية.

ثانياً: مكونات نموذج SCP

ج 1-الهيكل:

يشير إلى الظروف البيئية التي تعمل في ظلها المؤسسات التي تنتمي إلى الصناعة: و التي من الممكن أن يكون لها تأثير ملموس على سلوك هذه المؤسسات، و من ثم على أدائها المستقبلي، أن عملية تحليل هيكل الصناعة، تهدف إلى تحديد حالة المنافسة الممارسة بين مختلف العاصر الفاعلة داخل الصناعة،

²⁶ مختار البار، مساهمة نموذج ال Scp في تحليل أداء البنوك الجزائرية، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر،

إذ إن الصناعة تأخذ هيكلًا من بين الهياكل الأربعة المعروفة المتمثلة في المنافسة التامة، المنافسة الاحتكارية، احتكار القلة و الاحتكار التام²⁷.

و يتم تحديد هيكل الصناعة من خلال جملة من العوامل تتمثل في درجة التركيز داخل السوق و هو العامل الذي لفت اهتمام فئة كبيرة من الباحثين حول توزيع كمية كلية (إنتاج، مبيعات، رأس مال، أجور...الخ) على عدد من الوحدات المختلفة (مصانع، أفراد، منشآت) إلا أن هناك مجموعة من العوائق تمنع الدخول إلى السوق التي تتوفر عليها المنشآت القائمة دون الجديدة وذلك يتجلى في قدرتها على البيع بسعر أعلى من سعر منافسيه دون جذب منشآت جديدة إلى الصناعة²⁸.

و لقد أدى التطور التكنولوجي، إلى توسيع معتبر في مجالات الأسواق البنكية و المالية على المستوى العالمي، مما أدى إلى إثارة منافسة شديدة بين المؤسسات البنكية المنتمة لهذه الأسواق البنكية، وهذا ما شجع الكثير منها على الدخول في عمليات الاندماج البنكي.

2- السلوك:

المقصود بالسلوك هو مجموعة السياسات و الاستراتيجيات التي تتبعها المؤسسات، قصد التأثير في حجم نقودها في السوق، وكذا تعزيز مركزها التنافسية داخل المجال الصناعي الذي تنشط فيه، ووفقا لهذا النموذج فان متغيرات السلوك تشمل المتغيرات التالية²⁹:

-سياسات التسعير: هي إحدى الوسائل التي تستخدمها المؤسسة الصناعية في تحقيق أهدافها، غير أن هناك اختلاف بين سياسات التسعير النظرية و سياسات التسعير في الواقع .

-سياسة الدعاية و الإعلان، من أهم السياسات، يقدمان معلومات مفيدة للمستهلكين مما ساعد على التوسيع في الإنتاج و تخفيض تكلفته، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض سعر المنتج.

-سياسة البحث و التطوير:

إن التطور و التجديد المستمران يمكنان المؤسسة من حصولها على مزايا تنافسية تسمح لها من تقييم أدائها و بالتالي تحقيق أهدافها المسطرة.

3- الأداء:

²⁷ عمر تيمجدين، دور إستراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص5.

²⁸ مختار البار، مرجع سابق، ص 48 .

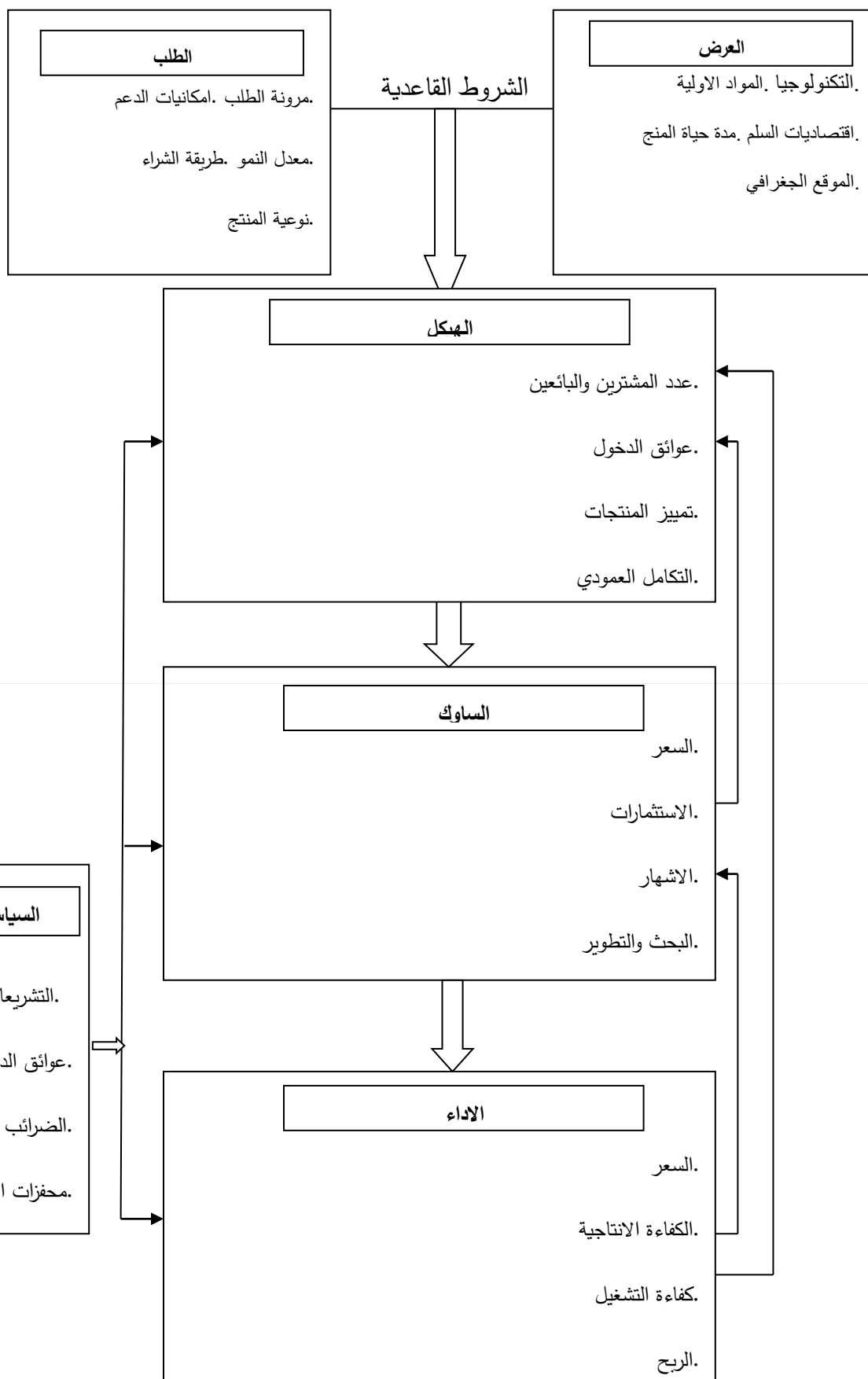
يقاس الأداء في بعض الصناعات أو الأسواق بالربحية و كفاءة و نمو السوق، ويفترض في الأداء إن يعتمد على السلوك الإداري للمنشآت العاملة في السوق.

ثالثاً: تحليل العلاقة داخل نموذج SCP

لتحليل المنافسة في وجود علاقة بين هيكل صناعة ما من جهة و بين سلوك SCP تتلخص فكرة نموذج و أداء المؤسسات في ظل هذا الهيكل, إذ إن المستويات العليا من الربحية أو الكفاءة الإنتاجية أو التطور التقني، قد يؤدي إلى تدعيم التركيز في الصناعة أو مقاومتها و تخفيض مستوياتها، و هذا من خلال تأثيرها على العوامل المؤثرة في إبعاد هيكل الصناعة (و بالأخص درجة التركيز في الصناعة).

و تقترض الدراسات التي تقيس المنافسة عن طريق فحص هيكل الصناعة، إن هناك علاقة موجبة و طردية بين مستوى التركيز في الصناعة و معدل العائد، حيث انه كلما ارتفعت درجة التركيز في الحصة السوقية داخل الصناعة البنكية، كلما زادت القوة الاحتكارية البنكية المقدمة عن مستوى الأسعار التنافسية، و العكس صحيح.

الشكل رقم (2): نموذج scp



تناولنا في هذا المطلب اهم الابحاث حول مدى تطبيق نموذج ال scp في الصناعة البنكية حيث ركزت اغلب الدراسات السابقة للصناعة البنكية على العلاقة بين بعض خصائص الهيكل و مؤشرات الأداء .

المطلب الثاني: نظرية الأسواق القابلة للتنافس

سوف نتناول في هذا المطلب مفهوم قابلية التنافس في السوق و نتائجها، أيضا يتضمن هذا المطلب فرضيات نظرية الأسواق القابلة للتنافس و شروط توازن السوق حسب هذه النظرية:

1- مفهوم قابلية التنافس في الأسواق و نتائجها³⁰:

أ- مفهوم قابلية التنافس في الأسواق:

هو أن تتوفر إمكانية الدخول و الخروج من هذا السوق بدون تحمل أي تكلفة، مما يعني أن السوق القابل للتنافس هو الذي تنعدم فيه العوائق التي تحول أمام دخول مؤسسات جديدة إليه، كما تنعدم فيه التكاليف الغير قابلة للاسترجاع عند الخروج منه، كما تؤثر المنافسة المحتملة بشكل كبير على سلوك المؤسسات القائمة في هذا السوق، بحيث تجبرهم على عدم القيام بأي ممارسات أو نشاطات مضادة للتنافسية كتحديد الأسعار أو كميات الإنتاج.

ب- نتائج قابلية التنافس:

تتمثل في غياب الأسعار المرتفعة و الإرباح المفرطة التي تحدث في حالة الاحتكار، منع تطبيق الأسعار المنخفضة بشكل مصطنع، إضافة إلى هذا تخفيض الالفاعلية في الأسواق من حيث التنظيم الداخلي للمؤسسات و تخصيص الموارد.

" يطبقها HIT AND RUN كما انه يمكن أن ينتج أيضا عن قابلية الأسواق للتنافس ظهور إستراتيجية "

الداخلين المحتملين عندما تظهر هناك فرص للربح في السوق.

2- فرضيات نظرية الأسواق القابلة للتنافس و شروط توازن السوق حسب هذه النظرية:

أ- فرضيات النظرية:

و تركز هذه النظرية على ثلاث فرضيات أساسية وهي الدخول إلى السوق و هو بشكل عام حر بدون حدود، إي هناك غياب لحواجز الدخول، أيضا الخروج من السوق هو في العموم حر و بدون تكلفة، و

³⁰ Sami boujnah(25/02/2005) concurrence et comportement bancaire, (en line) [w.w.w.chez.com/ neapolis/](http://w.w.w.chez.com/neapolis/)

بالتالي غياب للتكاليف غير القابلة للاسترجاع، و الدخول إلى السوق يكون مطلقا بحيث لا يكون أمام المؤسسات وقتا للقيام بعمل مضاد³¹.

ب- شروط توازن السوق القابل للتنافس:

يكون السوق القابل للتنافس تماما متوازنا إذا كان عدم وجود أي دخول أو خروج غير مؤكد، يعني إن عدد المؤسسات الموجودة في السوق يكون مستقرا، و أسعار المنتجات تساوي التكاليف الحدية للإنتاج حيث أن السعر لا يمكن أن يكون اقل من التكلفة الحدية و إلا فان أي داخل يمكن أن يحقق ربحا ايجابيا بكمية إنتاج اقل جودة، و هذا عكس قابلية التنافس.

ج- الانتقادات الموجهة لنظرية الأسواق القابلة للتنافس:

لقد وجهت عدة انتقادات للفرضيات التي انطلقت منها نظرية الأسواق القابلة للتنافس، و هي تنص في مجملها على رفض الدخول الحر الى السوق و تتمثل في الدخول لايمكن ان يكون هامشيا و قويا في وقت واحد، إذا كان الدخول هامشيا فلا يوجد خطر على المؤسسات القائمة في السوق، أما إذا كان الدخول بحجم كبير فان المؤسسات القائمة سيكون لديها الوقت للقيام بعمل مضاد و المكافحة ضد هذا الدخول الضخم فهو حالة شاده و ليس قاعدة عامة، الدخول لايمكنه أن يكون فوريا في الأسواق المالية يتطلب الدخول إلى السوق طويلا مما يسمح للمؤسسات القائمة في الأسواق بالدفاع عن نفسها من خلال زيادة أسعار الأسهم، أيضا فرضية إن المنافسة المحتملة تسيطر على الظروف الداخلية للسوق هي فرضية غريبة، ففي حالة وجود عدد من المؤسسات فهي ستتمكن من تبني إستراتيجية تمكنها من رفع حصصها السوقية

تناولنا في هذا المطلب نظرية الأسواق القابلة للنافس، فمن خلال هذه النظرية سوف تتوفر إمكانية الدخول و الخروج من السوق بدون تحمل إي تكلفة، كما انه تم التطرق إلى شروط توازن هذا السوق و الانتقادات الموجهة إليه .

تناولنا في هذا المبحث أهم النماذج و الفرضيات لتحليل درجة المنافسة على مستوى القطاع الاقتصادي و البنكي، حيث يمكن الملاحظة إن هذه الفرضيات تنطلق من مبادئ البنوك في الاقتصاد وقد وجهت إليها انتقادات متعددة، و أدخلت عليها بعض التعديلات و لكنها تبقى كقاعدة موجهة في التحليل رغم ابتعادها عن الواقع أحيانا.

خلاصة الفصل الأول:

شهد القطاع البنكي الجزائري العديد من التطورات، و التي تقتضي من البنوك، بان تعد نفسها لمواجهة التطورات من جهة و مسايرتها من جهة أخرى و هذا من خلال تدعيم قدراتها التنافسية و تطوير و تحديث نوعية خدماتها، حيث تتم المنافسة بين البنوك من خلال عدة مجالات، ويتم قياس درجة المنافسة داخل أي قطاع بنكي من خلال نموذج scp و الذي من خلاله استنتاج مستوى المنافسة، أما الأداة الثانية فهي نظرية الأسواق القابلة للتنافس الذي يعتمد تحليلها للمنافسة على دراسة التكاليف غير القابلة للاسترجاع، ومن اجل تطبيق هذه النماذج لابد لنا أولا اخذ فكرة عن تطور القطاع البنكي في الجزائر منذ الاستقلال ووضعه الحالي، وهذا مأسوف نتطرق له في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

من الثاني

تمهيد:

عرفت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة تطورات وتغيرات في المجال الاقتصادي، ولاسيما الجهاز المصرفي بما انه المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي الوطني فهو يدفع بعجلة النمو نحو التقدم، فعرف هذا القطاع عدة اصلاحات بهدف تحسينه وتماشيه مع اهداف البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الى غاية اخر اصلاح عام 1990 بصدر قانون النقد والقرض الذي كان البنك المركزي الجزائري اول من استفاد منه، حيث منحه هذا القانون استقلاليته، يهدف اساسا بعد استرجاع مكانته الحقيقية الى المحافظة على استقرار قيمة العملة الوطنية والمحافظة على استقرار الاسعار، كما عرفت الكتلة النقدية من مكوناتها ومقابلاتها تطورا ملحوظا حسب مكانة ودور كل واحدة منها.

وبناء على هذا الطرح قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

- المبحث الاول: القطاع البنكي الجزائري من الاستقلال الى غاية اصلاحات 1988.
- المبحث الثاني: النظرة الجديدة للنظام البنكي الجزائري في ظل الاتجاه نحو اقتصاد السوق.
- المبحث الثالث: وضعية المنافسة على مستوى القطاع البنكي الجزائري في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق.

المبحث الأول: القطاع البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات³².

نتناول في هذا المبحث ثلاث مطالب، المطلب الأول يتضمن القطاع البنكي الجزائري غداة الاستقلال بعد ما خلف الاستعمار الفرنسي بعد انسحابه من الجزائر نظاما بنكيا متنوعا، يقوم على أساس النظام الرأسمالي، و يتناول المطلب الثاني الإصلاحات المالية لسنة 1971، وتتميز هذه المرحلة بتأميم المنشآت البنكية التي كانت تابعة للنظام الفرنسي الاستعماري، أما المطلب الثالث سنتحدث فيه عن الإصلاحات البنكية من 1986 إلى ما قبل 1990، وقد شكلت هذه المرحلة الخطوة التمهيدية للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

المطلب الأول: القطاع البنكي الجزائري من الاستقلال إلى غاية إصلاحات 1988.

نتناول في هذا المطلب القطاع البنكي الجزائري غداة الاستقلال، حيث واجه النظام البنكي في هذه الفترة عدة صعوبات، و أمام هذا الوضع باشرت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات و التغيرات الطارئة، والتي سنتطرق إليها في هذا المطلب.

غداة الاستقلال لم تكن هناك بنوك جزائرية (برأس مال جزائري) سواء قطاع عام أو خاص، و قصد بناء نظام مصرفي يكون في خدمة الاقتصاد الوطني بادرت الجزائر إلى وضع أول لبنة في هذا النظام

بتأسيس البنك المركزي الجزائري في 1962/12/13، ثم البنك الجزائري للتنمية BAD في 1963/05/07 و ذلك لمأ الفراغ الذي أحدثته توقف بنوك فرنسية كبرى كانت متخصصة في منح الائتمان متوسط و طويل الأجل.

بعد التأميمات التي قامت بها السلطة في الجزائر سنة 1966 تأسست ثلاث بنوك تجارية على أنقاض بنوك فرنسية كما يلي:

➤ البنك الوطني الجزائري BNA في: 1966/06/13؛

➤ القرض الشعبي الجزائري CPA في: 1967/05/14؛

➤ بنك الجزائر الخارجي BEA في: 1967/10/01.

بعد ذلك بسنوات تم إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR في 1982/03/13، وقطاع الفلاحة بدلا من البنك الوطني الجزائري، ثم بنك التنمية المحلية BDL في 1985/04/30 وهو بنك تجاري انبثق عن القرض الشعبي الجزائري³³.

بقي القطاع المصرفي في العمومي ممثلا في هذه البنوك الخمسة إلى غاية تحول الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP إلى بنك في 1997/04/06 ليكون البنك السادس في هذا القطاع، وبعد أن كانت أعماله تتسم بالشمولية عاد مؤخرا ليركز على تمويل قطاع السكن.

المطلب الثاني: الإصلاحات المالية لسنة 1971³⁴.

نتناول في هذا المطلب الإصلاحات المالية لسنة 1971، والتي تضمن إصلاحات لإعادة النظر في عمليات التمويل البنكي، ودور الخزينة العمومية.

أبرز الإصلاح المالي لسنة 1971 ثلاث ميزات:

³³ شاكر القزويني، مرجع سابق، ص 59.

➤ نزع تخصص البنوك؛

➤ مركزيتها؛

➤ هيمنة الخزينة العمومية.

وبالفعل فإن ذلك الإصلاح قد أتى بقواعد جديدة للتمويل ليأخذ بالقبضة القطاع الإنتاجي و مركزية نظام التمويل الذي أصبح بمقتضى تلك الأحكام يعتمد على وساطة الخزينة العمومية.

فالخزينة العمومية أضحت تلعب دور الوسيط المالي، وطبقا لأحكام المادة السابعة من قانون المالية لسنة 1971 فإن مصادر تمويل الاستثمارات المخططة تمويلها الخزينة و يتعلق الأمر ب³⁵:

➤ المساعدات الخارجية الناجمة عن عقود مع الخزينة أو المؤسسات.

➤ القروض الطويلة المدى الممنوحة على مصادر الادخار التي جمعتها الخزينة و التي وافقت عليها المؤسسات المالية المتخصصة.

➤ القروض المصرفية المتوسطة المدى المعاد خصمها من قبل بنك الإصدار.

إن نتائج هذا الإصلاح قد أبعد البنك المركزي عن مهامه الأساسية ، فلقد ضيع بذلك قبضته على السياسة النقدية و على العمليات المسماة (السوق النقدية)، و نفس الأمر أدى إلى فقدان البنك المركزي لسياسة القرض.

وفي هذا الميدان فإن وزير المالية هو الذي أصبح يحدد سعر الفائدة و مختلف العمولات المستحقة للبنوك الناجمة عن عملية القرض.

وما يمكن أن يلاحظ سلبيا في هذا الإصلاح هو ضعف مستوى إعادة الخصم الذي استقر على نسبة 2.75 % من سنة 1972 إلى غاية 1986 ولم ترتفع تلك النسبة إلا في سنة 1989.

إن تلك الوضعية لم تكن تساعد البنوك الأولية ، على جلب الادخار الخاص لسبب بسيط يرجع إلى أن هذه النسبة كانت أقل من نسبة فائدة الإقراض.

وأخيرا فإن الرقابة لم ينفرد بها البنك المركزي، بل أضحت وظيفيا يتقاسمها مع البنك الجزائري للتنمية الذي كلف بمراقبة مطابقة تمويل الاستثمارات المخططة التي تطلب البنوك التجارية بشأنها إعادة الخصم. إن هذا الاختلال الوظيفي قد أدى إلى تدخل وزير المالية لترقيعه بمناشير، و بالفعل فقد صدر المنشور المؤرخ في 1979/02/03 ليمنع تمويل بعض القطاعات عن طريق القرض المتوسط المدى ومنها قطاعي الصناعة و السياحة...الخ³⁶.

المطلب الثالث: الإصلاحات البنكية من 1986 إلى ما قبل 1990³⁷.

نتناول في هذا المطلب الإصلاحات المالية لسنة 1986 إلى ما قبل 1990، حيث تضمنت هذه التعديلات أهم المبادئ للإصلاح الوظيفي للنظام البنكي التي سنتطرق إليها في هذا المطلب.

أولا: الإصلاح النقدي لعام 1986.

بموجب القانون النقدي العام رقم 86-12 الصادرة في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض، ثم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية وقد كان روح هذا القانون يسير في الاتجاه إرسال المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي.

ودون الدخول في التفاصيل التي جاء بها هذا القانون ،يمكن مع ذلك التعرض إلى أهم الأفكار التي تضمنها:

➤ بموجب هذا القانون³⁸، استعاد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك، وأصبح يتكفل بالمهام التقليدية

للبنوك المركزية و إن كانت هذه المهام تبدو في أحيان كثيرة مقيدة ؛

³⁶ محفوظ لعشب، مرجع سابق، ص 37 .

³⁷ «نصوص قانونية تتعلق بالإصلاحات البنكية» ، ج 1 ، ص 184 .

➤ وضع نظام بنكي على مستويين، وبموجب ذلك تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية؛

➤ استعادت مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض وأصبح بعد هذا القانون بإمكان البنوك أن تسلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها، وأصبح أيضا بإمكانها أن بمنح القروض دون تحديد لمدتها أو الأشكال التي تأخذها، كما استعادت حق استخدام القرض ودره؛

➤ تقليل دور الخزينة في نظام التمويل وتغيب الموارد المالية؛

➤ إنشاء هيأت رقابة على النظام البنكي وهيأت استشارية أخرى.

ثانيا: قانون 1986 وتكيف الإصلاح.

جاء صدور قانون 1986 قبل صدور قوانين الإصلاحات في عام 1988، وعليه فإن بعض الأحكام التي جاء بها لم تعد تتماشى وهذه القوانين، كما أنه لم يأخذ بالاعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد، وكان من اللازم أن يكيف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع القانون رقم 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، وفي هذا الإطار بالذات جاء القانون 88-06 الصادر في 12-01-1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 السابق ذكره ، ومضمون قانون 1988 هو إعطاء وفي هذا الإطار يمكن أن نستنتج العناصر الرئيسية التي جاء بها هذا القانون و عرضها في ما يلي³⁹:

➤ بموجب هذا القانون يعتبر هذا البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع وإبتداء من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة و يجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية، ولكي يحقق ذلك يجب أن يكيف نشاطاته في هذا الاتجاه؛

³⁸ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 195.

³⁹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 195.

➤ يمكن للمؤسسات المالية غير البنكية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب أو خارجه؛

➤ يمكن أيضا لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية؛

➤ وعلى المستوى الكلي تم دعم البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.

تناولنا في هذا المبحث المراحل التي مر بها القطاع البنكي الجزائري في الفترة الممتدة من الاستقلال إلى غاية 1988 و الذي شهد عدة إصلاحات ، تضمنت مجموعة من التعديلات شملت على وجه الخصوص هيكل القطاع البنكي و التي نتج عنها عدة صعوبات و تناقضات.

المبحث الثاني: النظرة الجديدة للنظام البنكي الجزائري في ظل الاتجاه نحو اقتصاد السوق.

نتناول في هذا المبحث ثلاث مطالب، المطلب الأول يتضمن قانون النقد و القرض و التي جاء بقوانين و تعديلات هامة و انعكاساته على القطاع البنكي الجزائري، ويتناول المطلب الثاني الإصلاحات البنكية في ظل برنامج التصحيح الهيكلي، والتي ساهمت في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة الإختلالات و معالجة الإختلالات وإعادة بعث النمو الاقتصادي، أما المطلب الثالث سنتحدث فيه عن إصدار الأمر 11/03 المتعلق بالنقد و القرض الذي جاء ببعض التعديلات بمنح امتيازات للبنك الجزائري للإشراف على إدارتها و تركيز السلطة النقدية في يد البنك المركزي.

المطلب الأول: قانون النقد و القرض 10/90 و انعكاساته على القطاع البنكي الجزائري.

نتناول في هذا المطلب قانون 10/90 المتعلق بالنقد و القرض حيث أنه لم يتجسد الاستقلال الحقيقي للقطاع البنكي و المالي إلا بعد صدور هذا القانون.

أولاً: مفهوم القانون 10/90 المتعلق بالنقد و القرض⁴⁰.

لقد صدر بعد التعديل الدستوري لسنة 1989 والإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها وإبتداء من 1988/01/12، كما أنه أرسى القواعد التنظيمية و التسييرية للبنوك و للمؤسسات المالية للدولة، لقد ارتبطت قواعدها ارتباطاً وثيقاً بسابقه، غير أنها كانت أكثر تحكماً ووضوحاً. ويهدف التنظيم الذي جاء به هذا القانون إلى:

- وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المالي؛
- إعادة تأهيل البنك المركزي تسيير النقد و القرض؛
- تدعيم إمتياز الإصدار النقدي بصفة محضة لفائدة البنك المركزي؛
- تولي مجلس النقد و القرض لإدارة البنك المركزي، و منح سلطة نقدية؛
- ضمان تشجيع عوامل الإنتاج ذات القيمة والابتعاد عن المضاربة؛
- إقامة نظام مصرفي قادر إجتذاب و توجيه مصادر التمويل، وعدم التفريق بين المتعاملين الاقتصاديين العموميين و الخواص؛
- حماية الودائع؛
- تنظيم ميكانيزمات إنشاء النقود و تنظيم مهنة الصيرافة؛
- ترقية الاستثمار الأجنبي و تخفيض المديونية؛
- إدخال منتوجات مالية جديدة.

إن بلوغ هذه الأهداف يتطلب ضرورة إعادة النظر في التنظيم المصرفي و متابعة تحليلية للسياسة الاقتصادية وهذا من خلال:

➤ دور هيأت البنك المركزي في النظام المصرفي؛

➤ تنظيم المهنة المصرفية؛

➤ رقابة البنوك و المؤسسات المالية؛

➤ العلاقة بين البنك المركزي و البنوك الأخرى⁴¹.

ثانيا: هيكل القطاع البنكي على ضوء إصلاحات سنة 1990⁴² .

لقد أدخل قانون النقد و القرض تعديلا مهمة في هيكل النظام البنكي الجزائري سواء تعلق الأمر بهيكل البنك المركزي و السلطة النقدية أو بهيكل البنوك، كما أنه سمح للبنوك الأجنبية بأن تقيم أعمالا في الجزائر، كما أنه تم السماح بإنشاء بنوك خاصة.

1-بنك الجزائر:

يعرف قانون النقد و القرض في مادته 11 بأنه "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي" ومنذ صدور هذا القانون أصبح يسمى البنك المركزي بنك الجزائر، ويخضع بنك الجزائر إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا. وتعود ملكية رأس ماله بالكامل للدولة وهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري، كما أنه يخضع لأحكام قانون 88-01 المؤرخ في 11/01/1988 و المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية. ويستطيع أن يفتح فروع أو يختار مراسلين أو ممثلين له في أي نقطة من التراب الوطني.

ويسير بنك الجزائر جهازين هما: المحافظ و مجلس النقد و القرض.

1-1-المحافظ و نوابه :

⁴¹ محفوظ لعشيب، مرجع سابق، ص 45.

⁴² الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص 199-201.

يتم تعيين المحافظ و نوابه بموجب مرسوم رئاسي لمدة ستة سنوات و خمسة سنوات على الترتيب قابلة للتجديد مرة واحدة،، كما يتم إنهاء مهامهم بموجب مراسيم رئاسية و ذلك في حالة العجز الصحي أو خطأ فادح، وتتمثل المهام الأساسية للمحافظ في إدارة أعمال البنك المركزي كما يقوم بتمثيله لدى السلطات العمومية و البنوك المركزية التابعة لدى أخرى و الهيآت المالية الدولية كما يمكن أن تستشير الحكومة⁴³ في سائر المسائل المتعلقة بالنقد و القرض أو تلك التي تنعكس على الوضع النقدي دون أن تكون ذات طبيعة نقدية في أساسها.

1-2- مجلس النقد و القرض :

يعتبر إنشاء مجلس النقد و القرض من العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد و القرض و يؤدي مجلس النقد و القرض دورين أو وظيفتين:

➤ وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر؛

➤ وظيفة السلطة النقدية في البلاد.

و يتشكل مجلس النقد و القرض من:

➤ المحافظ رئيسا؛

➤ نواب المحافظ كأعضاء؛

➤ ثلاث موظفين ساميين يعين بموجب مرسوم يصدره رئيس الحكومة، كما يعين ثلاث مستخلفين ليعوضوا الأعضاء الثلاثة إذا اقتضت الضرورة.

وصلاحيات المجلس واسعة جدا في مجال النقد و القرض ومن بين هذه الصلاحيات:

➤ باعتباره مجلس إدارة البنك، يقوم بإجراء مداورات حول تنظيم تلك الاتفاقيات وذلك بطلب من المحافظ. كما يتمتع بصلاحيات شراء الأموال المنقولة و الثابتة و بيعها، كما يقوم بتجديد ميزانية البنك و إجراء كل ما يحيط به من تعديلات.

➤ باعتباره سلطة نقدية، يقوم بتنظيم إصدار النقود وفق شروط، يسير السياسة النقدية و يضع شروط فتح الفروع و المكاتب التمثيلية للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية و يرخص لها بذلك إضافة إلى مهام أخرى حددت خاصة بموجب المادتين 44 و 45 من قانون النقد و القرض.

2-البنوك و المؤسسات المالية :

لقد⁴⁴ أتاح قانون النقد و القرض إمكانية إنشاء عدة أنواع من مؤسسات القرض، يستجيب كل نوع إلى المقاييس و الشروط التي تتحدد خاصة بطبيعة النشاط و الأهداف المحددة لها.

2-1-البنوك التجارية :

يعرف قانون النقد و القرض في مادته 114 البنوك التجارية على أنها " أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 إلى 113 من هذا القانون ". و هي تقوم بالعمليات التالية:

- جمع الودائع من الجمهور؛
- منح القروض؛
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعتها تحت تصرف الزبائن و السهر على إدارتها.

2-2-المؤسسات المالية :

تعرف المادة 115 من قانون النقد و القرض المؤسسات المالية بأنها " أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية القيام بالأعمال البنكية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور بمعنى المادة 111 ، بمعنى أ، المؤسسات المالية تقوم بالقرض على غرار البنوك التجارية دون استعمال أموال الغير.

2-3-البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية :

منه إصدار قانون النقد والقرض سمح للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية بفتح فروع في الجزائر تخضع لقوانينه، و يخضع الفتح إلى وجود ترخيص من مجلس النقد و القرض، ورأس مالها يوازي على الأقل رأسمال الأدنى المطلوب توفيره من طرف البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية كما جاء في النظام رقم 90-11 المؤرخ في 04/07/1990 ، كما حدد النظام 93-01 المؤرخ في 03/01/1993 شروط تأسيس أي بنك أو مؤسسة مالية و هي :

- تحديد برنامج النشاط؛
- الوسائل المالية و التقنيات المرتقبة؛
- ⁴⁵ القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية.

⁴⁴ الطاهر لطروش، مرجع سابق، ص، 202-203.

⁴⁵ القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية.

2-4- المؤسسات البنكية التي برزت بعد إصلاح 1990 :

سمح صدور القانون المتعلق بالنقد و القرض بظهور مؤسسات نقدية جديدة مختلطة و خاصة، و جاءت هذه البنوك وهي :

➤ بنك البركة : وهو عبارة عن مؤسسة مختلطة جزائرية و سعودية.

➤ البنك الاتحادي : وهو عبارة عن بنك خاص.

أيضا هناك مؤسسات بنكية و مالية و أخرى في طور الإنشاء .

ثالثا: هيأت الرقابة في النظام البنكي الجزائري :

إن التنظيم الجديد للنظام البنكي الجزائري الذي فتح المجال المبادرة الخاصة و الأجنبية، و الذي يعتمد على قواعد السوق يتطلب أن يكون للسلطة النقدية آليات و هيأت للرقابة على هذا النظام حتى يكون منسجما مع القوانين و يستجيب لشروط حفظ الأموال التي تعود في غالبيتها إلى الغير .

1-لجنة الرقابة المصرفية :

ينص قانون النقد و القرض في مادته 143 على أنه " تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين و الأنظمة التي تخضع لها البنوك و المؤسسات المالية و بمعاينة المخالفات المثبتة " .

و تشكل اللجنة المصرفية التي تتخذ قراراتها بالأغلبية من محافظ بنك الجزائر رئيسا لها يعوضه نائبه في الرئاسة في حالة غيابه، قاضيان ينتدبان من المحكمة العليا، شخصين يقترحهما وزير المالية .

وتقوم اللجنة بأعمالها الرقابية على أساس الوثائق المستندية، و تقوم بأعمال الرقابة بمساعدة البنك المركزي. ولا تتوقف حدود مجال الرقابة عند نشاطات البنك أو المؤسسات المالية بل يمكن أن تمتد لأي شخص له علاقة بالبنوك والمؤسسات المالية وتختتم العمليات الرقابية اللجنة بتدابير وبعقوبات تأديبية إن استدعى الأمر لذلك.

2-مركزية المخاطر⁴⁶:

أسس قانون النقد والقرض في مادته 160 هيئة تقوم بتجميع هذه المعلومات سميت مركز المخاطر: " ينظم ويسير بنك الجزائر مصلحة مركزية للمخاطر تدعى مركز المخاطر تتكفل بجمع أسماء المستفيدين

من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية .

3-مركزية عوارض الدفع:

في المحيط الاقتصادي و المالي الجديدة الذي يتميز بالتغيير وعدم الاستقرار تقوم البنوك و المؤسسات المالية بأنشطتها في منح القروض إلى الزبائن و بالرغم من ذلك يرتبط للمخاطر المهنية للنشاط البنكي إلا أن الاحتياط ضد وقوعه يعد من العوامل الفطنة لدى البنوك ،على الرغم من أن هناك مركزية للمخاطر على مستوى بنك الجزائر تعطي معلومات مسبقة ببعض أنواع القروض والزبائن إلا أن ذلك لا يلغي مخاطر القرض لذلك قام بنك الجزائر بموجب النظام رقم 92- 02 المؤرخ في 22 /03/ 1992 بإنشاء مركزية لعوارض الدفع، وفرض على كل الوساطة المالية الانضمام إلى هذه المركزية وتقديم كل المعلومات الضرورية. ومهمة مركزية عوارض الدفع هي:

- تنظيم بطاقة مركزية لعوارض الدفع وما قد ينجم عنها وتسييرها؛
- نشر قائمة عوارض الدفع وما يمكن أن ينجم عنها من تبعات، وذلك بطريقة دورية وتبليغها إلى الوسطاء الماليين وإلى أية سلطة أخرى معنية .

4-جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة :

جاء هذا الجهاز ليدعم ضبط قواعد العمل بأهم أحد وسائل الدفع وهي الشيك، تم إنشاء هذا الجهاز بموجب النظام 92-03 المؤرخ في 22/03/1992، ويعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين، والهدف من إنشاء الجهاز:

- تطهير النظام البنكي من المعاملات التي تنطوي على عنصر الغش؛
- خلق قواعد التعامل المالي ؛
- وضع آليات للرقابة في استعمال إحدى وسائل الدفع المستعملة في الاقتصاد المعاصر بغية تطوير استعمالها والاستفادة من مزايا التعامل بها⁴⁷ .

لم يتجسد الاستقلال الحقيقي للقطاع البنكي و المالي في الجزائر إلا بعد صدور القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد و القرض.

المطلب الثاني: الإصلاحات البنكية في ظل برنامج التصحيح الهيكلي .

نتناول في هذا المطلب خضوع القطاع البنكي لمجموعة من الإصلاحات حيث وقعت الجزائر مع صندوق النقد الدولي سنة 1994، إتفاقا ينص على وضع برنامج للاستقرار الاقتصادي و برنامج للتمويل الموسع لمدة ثلاث سنوات .

لقد اعتمدت الجزائر سنة 1994 برنامج للتثبيت أو الاستقرار الاقتصادي لمدة سنة مدعوما ببرنامج التسهيلات الموسعة الفترة ثلاث سنوات (95-98) وذلك بعد اشتداد أزمة المديونية الخارجية، و إذا كان البرنامج الأول يهدف إلى توفير الشروط الضرورية لإعادة بعث النمو الاقتصادي على أسس سليمة وهذا من خلال معالجة الإختلالات الداخلية و الخارجية التي تبرز في صورة ارتفاع فاحش في معدلات التضخم و عجز خارجي هام فإن البرنامج الثاني يهدف إلى تغيير النمط العام السائد لتدفقات العرض و الطلب، و ذلك من خلال مجموعة من التدابير ترتبط بالاقتصاد ككل أو بقطاعات معينة أو كلاهما.

وبما أن هذه البرامج مقترحة من طرف صندوق النقد الدولية فهي تحتل الصدارة في هذه البرامج، ولقد باشرت الجزائر هذه الإصلاحات حتى سنة 1994 و شملت مختلف الجوانب المؤسساتية و التنظيمية و التشريعية ومن أهم الإصلاحات الاقتصادية في ظل الأزمة .

أولاً: الإصلاحات الاقتصادية و الذاتية و المدعومة⁴⁸ :

1-الإصلاحات الذاتية :

في 19/08/1986 صدر قانون مصرفي جديد 86-12 وضح دور البنك المركزي و البنوك التجارية على ضوء التوجه نحو اقتصاد السوق، كما أدى اعتماد المخطط الوطني للقرض الإستغلال الفلاحية المتعلقة بهذا القطاع، و تم تقسيمها و تخصيصها حيث قامت الحكومة في سنة 1987 بتقسيم حوالي 350 مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة صغيرة و مزارع فردية تتمتع بحقوق استغلال طويلة الأجل، و تأسيس صندوق الضمان الزراعي بهدف تدعيم بنك الفلاحة و التنمية الريفية لمواجهة إعسار الفلاحين الخواص⁴⁹ .

شرعت الجزائر منذ 1988 في تطبيق برنامج إصلاحي واسع شمل مجموع القطاعات الاقتصادية، خاصة المؤسسات العمومية، فمنح القانون 88-01 المؤرخ في 12/01/1988 للمؤسسات العمومية الاقتصادية

⁴⁸ عبد اللطيف مصطفى، سليمان بلعور، النظام المصرفي بعد الإصلاحات، مقدمة في الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر،

الممارسة التسويقية، 21، 20، 2004، المركز الجامعي بشار، ص31.

استقلالية قرار حقيقة بشكل واضح مفهومي الفائدة و والمردودية بغرض إعادة الاعتبار للمؤسسات، و أكد القانون على الطابع التجاري للمؤسسات العمومية الاقتصادية، و شكلت المصادقة على القانون 88-01 و 88-04 بالنسبة للبنوك الجزائرية مرحلة أساسية نظرا لكون انتقالها إلى الاستقلالية يمنحها بالفعل القدرة و التدخل في السوق طبقا لقواعد المتاجرة، و يسمح لها باللجوء إلى قروض متوسطة و طويلة الأجل في السوق الداخلية و الخارجية .

في 14/04/1990 جاء القانون المتعلق بالنقد و القرض 90-10، والذي أعاد التعريف كليا لهيكل النظام المصرفي الجزائري، جعل القانون المصرفي في سياق التشريع المصرفي ساري المفعول به في البلدان الأخرى لا سيما البلدان المتطورة، فوضع التعريف بالقانون الأساسي للبنك المركزي و نظم البنوك و القرض في آن واحد⁵⁰.

2- الإصلاحات المدعومة⁵¹ :

مرت التجربة الجزائرية بالنسبة للإصلاحات الاقتصادية المدعومة من المؤسسات النقدية و المالية بالمرحل التالية :

2-1- اتفاقية الاستعداد الائتماني :

أبرمت الجزائر الاتفاق الأول مع صندوق النقد الدولي في 30/05/1989 والتزمت بتحقيق الشروط التالية:

➤ إتباع سياسة نقدية حذرة و أكثر تقييدا ؛

➤ تقليص العجز الموازي ؛

➤ تعديل سعر الصرف و الاتجاه نحو تحرير الأسعار .

وفي 03/06/1991،، قدم بموجبه صندوق النقد الدولي قرضا مقدرا ب 400 مليون دولار يتم استهلاكه على أربعة دفعات، و قدم البنك العالمي قرض تصحيح بقيمة 350 مليون دولار يخصص للتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية .

ويتضمن الاتفاق الثاني الشروط التالية :

➤ تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ؛

➤ تحرير التجارة الاقتصادية ؛

⁵⁰ محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1996، ص 138.

- تحرير الأسعار ؛
- التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور و خفض النفقات العامة ؛
- خوصصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودية اقتصادية مقبولة؛
- تخفيض قيمة العملة الوطنية ؛
- إصلاح النظام الضريبي و الجمركي .

2-2-برنامج الاستقرار الاقتصادي (1994/04-1995/03)⁵² :

و يهدف هذا البرنامج إلى استرجاع النمو الاقتصادي و التحكم في البطالة عن طريق اختبار القطاعات ذات الأولوية. و يتضمن الشروط التالية :

- تشريع عملية تحرير الأسعار و توسيعها للمواد القاعدية مع استمرار الدعم خلال فترة البرنامج لثلاث منتجات (الفريشة، السميد و الحليب) ؛
- تخفيض سعر صرف الدينار في 1994/04 بنسبة 40,17
- تحرير التجارة الخارجية عن طريق تسهيل نظام الدفع و نظام الصرف ؛
- ضغط عجز الميزانية إلى 0,3 من الناتج المحلي الخام خلال فترة البرنامج ؛
- التقليل من الكتلة النقدية ؛
- إعادة توازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض عبئ خدمة الديون الخارجية .

2-3-برنامج التعديل الهيكلي: (1995/05/22-1998/05/21)

ويهدف إلى تعميق إجراءات الاستقرار، بالإضافة إلى تبني إجراءات مكملة للتأثير على العرض و بعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط و هذا من خلال إتباع إجراءات ذات طابع الاستقرار، و أيضا إجراءات ذات الطابع الهيكلي⁵³ .

ثانيا: الإصلاحات المصرفية و المالية في ظل برنامج التصحيح الهيكلي :

1-ممارسة السياسة النقدية في الجزائر :

⁵² عيسى بن ناصر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكيف والتعديل الهيكلي للجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 7

ديسمبر 2002، جامعة باتنة، ص 127.

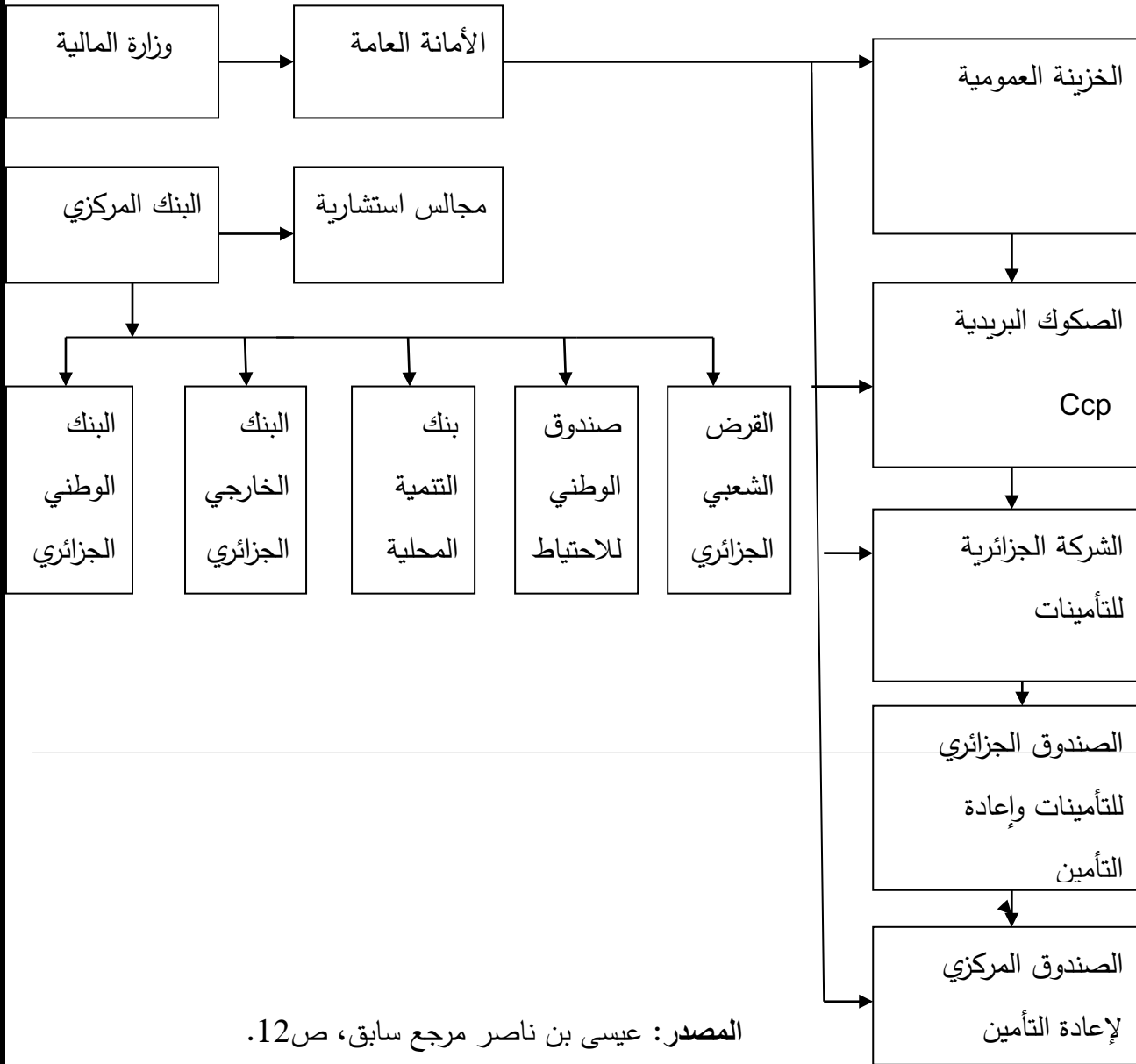
⁵³ عيسى بن ناصر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكيف والتعديل الهيكلي للجزائر،

إن العنصر الأساسي في الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق هو إنشاء أسواق و مؤسسات مالية تستطيع مساندة هذا الاقتصاد لأن مواجهة صعوبات هذا الانتقال و مشاكله تخلق تحديات إضافية للسياسة النقدية، فبجب توفير الإطار المؤسسي لها و لأدواتها حتى تؤدي مهمتها بكفاءة .

1-1- معالم السياسة النقدية خلال (1962-1978) :

في هذه الفترة التخطيط يجعل من عرض النقود متغير داخلي للنمو، و التكيف مع حاجيات و متطلبات الاقتصاد، و عموما عدم اعتبار البنك المركزي هيئة فعلية للإشراف على السياسة النقدية، و نظام التمويل بقدر ما كان يمثل القاعدة الخلفية لإمداد الخزينة بالموارد النقدية اللازمة⁵⁴، فقد عملت هذه الأخيرة على احتكار الادخار المحلي، من خلال شبكتها التي ترغم من خلالها جميع المؤسسات، بما فيها المالية كشركة التأمين على الاكتتاب فيها تلبية و تغطية العجز في المؤسسات العمومية أو في تمويل مشاريع جديدة إلا أن هذه الإصلاحات الأولية لم تمنع من بروز جملة من السلبيات كارتفاع الكتلة النقدية، و التضخم الشيء الذي أدى إلى الإسراع في إحداث إصلاحات مع مطلع عشرية الثمانين.

الشكل رقم (3): النظام النقدي بعد إصلاح 1970⁵⁵ .



1-2- معالم السياسة النقدية 1982-1989

إن التغيرات الاقتصادية التي حدثت في هذه الفترة أدت إلى التغير في هيكل الجهاز المصرفي وذلك بشكل يتماشى مع إعادة هيكلة و إصلاح المؤسسات الاقتصادية الأخرى حيث تم إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك التنمية المحلية وقد أعطيت لهما صلاحيات واسعة إذ نجد البنك الوطني الجزائري

لكن بعد تدهور وسائل الدفع الخارجية إثر انخفاض سعر النفط وإبتداءا من سنة 1986 انتقلت السياسة النقدية نحو تعبئة الموارد و ترشيد استخدامها وعليه قامت السلطات الجزائرية بإصدار قوانين جديدة أهمها:

والذي حمل اسم نظام البنوك و شروط الإقراض وحسب المادة 19 من قانون 1986 يتولى البنك المركزي تسيير أدوات السياسة النقدية و تحديد الحدود الأقصى في عملية إعادة الخصم المخصصة في مؤسسة القرض و ابتداء من سنة 1986 انتقل معدل إعادة الخصم من 2.75 % إلى 5% أي ضل ثابتا حوالي 15 سنة إلى غاية أكتوبر من نفس السنة .

القانون السابق لم يكن خاليا من النقائص و العيوب ولم يستطع التكيف مع الإصلاحات خاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنة 1988 .

أما في سنة 1989 عدلت أسعار الفائدة برفع مستوياتها الاسمي من أجل تحريك مستوى الادخار كما أدخلت المرونة في هيكل أسعار الفائدة المطبقة من طرف البنوك أنشأ في جوان السوق النقدية ⁵⁷.

لم تعرف السياسة النقدية و أهدافها إلا بعد صدور قانون النقد و القرض 90-10 و الذي يسعى إلى إعادة وضع قواعد اقتصاد السوق و إعادة تأسيس مؤسسات الدولة و البنوك ، محاربة التضخم و مختلف أشكال الترسبات ، وضع نظام مصرفي عصري و فعال ، أيضا عدم التمييز بين الأعوان الاقتصاديين في منح القروض ، كما أنه فصل بين دائرة الخزينة و الدائرة البنكية ووضع حد للتمويل عجز الخزينة عن طريق تسبيقات البنك المركزي أو عن طريق إجبار البنوك التجارية بالاككتاب لسندات الخزينة .

.262: ص

كما أدخل قانون النقد و القرض تعديلات مهمة في هيكل النظام البنكي الجزائري من خلال :هيئة إدارة و مراقبة البنك المركزي ، كما أن المادة 11 من قانون النقد و القرض تعيد لبنك الجزائر وظائفه و مهامه التقليدية⁵⁸ .

ثالثا: أهم نتائج إعادة هيكلة القطاع المصرفي⁵⁹

خلال الفترة 1991-1996 منحت الدولة ما قيمته 217 مليار دج نقدا موزعة بالشكل التالي :

➤ 80% في صورة تعويضات عن خسائر النقد الأجنبي الناتجة

عن عمليات الاقتراض الخارجي ؛

➤ 20% المتبقية لإعادة رسملة البنوك .

وتسارعت خطوات إعادة الإصلاح وتم في هذا المجال وضع مخطط لإعادة هيكلة البنوك وتحسين قدراتها التنافسية وبدأ تجسيده في افريل 1995 ، حيث تم بالإضافة إلى التدابير المشار إليها إتخاذ مجموعة أخرى من التدابير المكملة:

➤ تحويل ماقيمته 24.9 مليار دج في شكل سندات مدتها 20

سنة ل رسملة 04 بنوك تجارية سنة 1996؛

أعيدت رسملة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط بمبلغ 08 مليار دج ؛

➤ تحويل 24% من رصيد ائتمان البنوك التجارية الموجه

للاقتصاد الوطني سنة 1996 لسندات مدتها 12 سنة⁶⁰.

المطلب الثالث: إصدار الأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض

نتناول في هذا المطلب الأمر 03-11 الصادر في أوت 2003 و المتعلق بالنقد و القرض و الذي يعتبر نصا تشريعيًا يعكس بصدق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي الجزائري .

جاء الأمر 03-11 مدعما لأهم الأفكار و المبادئ التي تجسدت في القانون 90-10 مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر 01-01 و التي تتمثل أساسا في الفصل بين مجلس الإدارة و مجلس النقد و القرض فيما يحص الهيكل التنظيمي حيث أنه في الفصل الثاني من الأمر الرئاسي

⁵⁸ مصطفى عبد اللطيف، مرجع سابق ، ص54.

⁵⁹ روابح عبد الباقي ، الإصلاح المصرفي في ظل برنامج التصحيح الهيكلي، دراسة حالة الجزائر، ملقنى وطني أول حول النظام المصرفي بين

البنوك التقليدية و البنوك المشاركة، جامعة فرحات عباس، 2004، ص ص 84.85.

⁶⁰ روابح عبد الباقي ، مرجع سابق ، ص 86.

03-11 المتعلق بإدارة بنك الجزائر أشارت المادة 18 بكيفية تشكيل مجلس إدارة بنك الجزائر كما أنه تم كذلك توسيع مهام مجلس النقد و القرض كسلطة نقدية حيث نصت المادة 62 من الفقرة ج بتحديد السياسة النقدية و الإشراف عليها و متابعتها و تقييمها ولهذا يحدد المجلس الأهداف النقدية لاسيما فيما يتصل بتطور المجاميع النقدية و القرضية و يحدد استخدام النقد و كذا وضع قواعد الوقاية في السوق النقدية و يتأكد من نشر المعلومات للسوق ترمي إلى مخاطر الاختلال.

ولقد أوكلت للمجلس مهمة حماية زبائن البنوك و المؤسسات المالية في مجال المعاملات المصرفية وتدعيم التشاور والتنسيق مابين بنك الجزائر و الحكومة فيما يخص الجانب المالي وذلك من خلال:

- إثراء مضمون و شروط التقارير المالية و الاقتصادية ؛
- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الحقوق و الدين الخارجي ؛
- تمويل إعادة البناء الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تقع في البلاد ؛
- العمل على انسياب أفضل للمعلومات المالية ⁶¹.

المبحث الثالث: وضعية المنافسة على مستوى القطاع البنكي الجزائري في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق

نتناول في هذا المبحث تطور وضعية المنافسة على مستوى القطاع البنكي الجزائري حيث عملت السلطات الجزائرية جاهدة منذ الاستقلال على تطوير و تحديث القطاع البنكي الجزائري لمواكبة التحولات و التطورات على الصعيد العالمي و قد شكلت الانجازات المحققة مؤشرات ايجابية لتطور هذه الوضعية.

المطلب الأول: المنافسة بين البنوك العمومية و البنوك الخاصة⁶²

نتناول في هذا المطلب المنافسة بين البنوك العمومية و البنوك الخاصة بالنظر إلى عدد البنوك التجارية التي تنتمي إلى القطاع البنكي الجزائري.

نلاحظ بأن عدد البنوك الخاصة ارتفع بشكل ملحوظ، وهو يعادل ضعف عدد البنوك الموجودة ولكن رغم هذا التفوق العددي للبنوك الخاصة بقي النشاط البنكي مسيطرا عليه من قبل البنوك العمومية و هذا م ما سيوضح لنا من خلال بعض المؤشرات و الإحصائيات التي تتعلق ب :

-الانتشار الجغرافي لنشاطات البنوك من خلال عدد قنوات التوزيع (الفروع و الوكالات) .

-حجم النشاط البنكي.

أولاً: قنوات التوزيع البنكية

ويقصد بها الفروع والوكالات للبنك التي يمارس من خلالها نشاطاته و ينشر منتجاته عبر مختلف مناطق الوطن، و في هذا الإطار تسيطر البنوك العمومية على حوالي 1200 وكالة و هذا بنسبة 99% من مجموع الوكالات و الفروع المنتشرة عبر التراب الوطني .

و يوضح الجدول التالي تطور عدد فروع ووكالات البنوك التجارية مابين سنة 1997-2001.

الجدول رقم(2): تركيبة النظام البنكي 2001-1997

عدد الوكالات و الفروع					البنوك التجارية
2001	2000	1999	1998	1997	
317	315	305	307	305	بنك الفلاحة و التنمية الريفية
170	170	170	164	168	بنك التنمية المحلية
76	76	74	74	74	البنك الخارجي الجزائري
190	189	181	187	183	البنك الوطني الجزائري
135	135	135	134	133	القرض الشعبي الجزائري
184	181	181	180	174	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
8	5	5	5	5	بنك البركة
24	24	5	5	0	بنك الخليفة
12	12	1	1	0	البنك الصناعي التجاري
1	1	1	1	0	City Banc
4	4	1	0	0	الشركة الجزائرية للبنك
1	1	1	0	0	المجموعة المصرفية العربية
2	1	1	0	0	الشركة العامة
1	1	0	0	0	Natex Isel-Amana
					Banque
1	1	0	0	0	بنك الريان الجزائري

1	0	0	0	0	البنك العربي
1	0	0	0	0	BNP
1	0	0	0	0	البنك العام المتوسطي
1129	1116	1062	1052	1042	المجموع

المصدر: Annucure statistique de l'Algérie N°20.P360

وانطلاقا من الجدول السابق، يمكننا استنتاج و مقارنة نسب الاستحواذ على القنوات البنكية فيما بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة، وهذا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(3) : تطور نسب الاستحواذ على القنوات البنكية

2001		2000		1999		1998		1997		السنوات
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
94.9%	1072	95.5%	1066	98.9%	1046	98.8%	1046	99%	1037	طبيعة البنوك العمومية
5.1%	57	4.5%	50	1.1%	15	1.2%	12	1%	5	البنوك الخاصة
100%	1129	100%	1116	100%	1061	100%	1058	100%	1042	المجموع

المصدر: Annucure statistique de l'Algérie n°20, p360.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك ارتفاعا ملحوظا في عدد فروع و وكالات البنوك فيما بين 1997 و 2001 سواء بالنسبة للبنوك العمومية أو الخاصة و هذا ما يعكس اهتمام البنوك بهذه القنوات كأداة تنافس على تسويق منتجاتها وخدماتها البنكية إلا أن أهم ما يمكن ملاحظته هو السيطرة الكاملة للقطاع العام الذي ظل يستحوذ على نسبة كبيرة من القنوات البنكية طوال فترة 1997-2001 رغم أن

هذه السياسة شهدت انخفاضا بنسبة 4.1% و هذا ما يمكن اعتباره مؤشر ظهور نوع من المنافسة بين البنوك العمومية و الخاصة في هذا المجال.

كما يبين لنا الجدولين بان دراسة المنافسة البنكية الخاصة والعامة لا يكون مفيدا لصغر البنوك الخاصة و ضعف عدد وكالاتها مقارنة بالبنوك العامة.

ثانيا: حجم النشاط البنكي

تشير الإحصائيات إلى أن البنوك العمومية ما تزال تسيطر على جزء كبير من النشاط البنكي بحيث أنها تؤمن 93% من عمليات تمويل الاقتصاد الوطني و 100% من عمليات تمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية.

في حين أن حصة البنوك الخاصة من إجمالي موارد القطاع البنكي تكاد تفوق 5.6% أما حصتهم من إجمالي توظيفات القطاع البنكي فهي تمثل 7% أي أن هذه البنوك الخاصة لا تحقق إلا 5% من النشاط الإجمالي البنكي.

و تجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من حصة البنوك الخاصة (ما يعادل 4%) هي لصالح البنوك الأجنبية المقيمة في الجزائر بشكل عام من اجل مرافقة المؤسسات التي تنتمي إلى بلدانها الأصلية⁶³.

المطلب الثاني: المنافسة بين البنوك العمومية الجزائرية

نتناول في هذا المطلب بعد صدور قانون النقد و القرض 90-10 بما تضمنه من تحرير النشاط البنكي و إلغاء مبدأ تخصص البنوك أصبح المجال مفتوحا أمام البنوك العمومية للتنافس فيما بينها على مختلف النشاطات البنكية من تعبئة المدخرات و توزيع القروض خاصة و أن هذه البنوك مجتمعة تحتكر حصة الأسد من السوق البنكي الجزائري و هذا ما يجعلها تتنافس فيما بينها على هذه الحصة بعيدا عن البنوك الخاصة التي رأينا بان حصصها السوقية ما تزال ضعيفة مقارنة بالبنوك العمومية.

وهناك بعض المؤشرات التي توضح لنا وضعية المنافسة السائدة بين البنوك العمومية من خلال:

-درجة استعمال التكنولوجيا في تقديم الخدمات البنكية؛

-نطاق الخدمات المقدمة⁶⁴.

1-درجة استعمال التكنولوجيا في تقديم الخدمات البنكية

من بين الخدمات المتطورة التكنولوجية التي انتشر استعمالها في السنوات الأخيرة على مستوى عالمي، النقود الالكترونية التي تتمثل في البطاقات الائتمانية و بطاقات السحب الالكتروني و لإلقاء نظرة على مدى اهتمام البنوك العمومية و مدى التنافس بينها على هذا المنتج البنكي، نلاحظ الجدول التالي الذي يبين لنا عدد الشبايك أو الموزعات المنتشرة عبر مختلف نقاط الوطن بالنسبة لكل بنك إلى غاية سنة 2001.

جدول رقم (4): عدد الشبايك الآلية الموجودة في كل بنك إلى غاية ديسمبر 2001.

البنوك	عدد الشبايك
البنك الوطني الجزائري	29
القرض الشعبي الجزائري	20
البنك الخارجي الجزائري	28
بنك التنمية المحلية	4
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	10
الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط	3
المجموع	94

المصدر : hamedouche fouzia . op-cit

نلاحظ من خلال هذا الجدول بان عدد الموزعات الآلية ما زال قليلا بالنسبة لكل البنوك فهو لا يغطي كل ولايات الوطن.

و من جهة أخرى نلاحظ أن المنافسة بين البنوك العمومية من حيث عدد الموزعات الآلية التي تنتشر في مناطق مختلفة هي محصورة حسب ما هو ملاحظ في الجدول بين البنك الوطني الجزائري و البنك الخارجي الجزائري بحيث يملك هذان البنكان اكبر من الشبايك و بدرجة اقل يأتي القرض الشعبي الجزائري بعشرين موزعا ثم بنك التنمية الريفية ب 10 موزعات.

⁶⁴ Hamidouche Fouzia, « analyse de la concurrence dans l'industrie bancaire compartiment de crédit hypothèse », mémoire du fin d'étude en vue de l'obtention du diplôme de magistère en science de gestion option finance nom publiée, Ecole Supérieure de Commerce Alger, 2001-2002, 155.

في حين يبقى كل من بنك التنمية المحلية و الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط بعيدين عن المنافسة في هذا المجال بعدد قليل جدا من الموزعات الآلية.

2-نطاق الخدمات المقدمة

و سناخذ كمثال خدمة الإقراض على مستوى البنوك العمومية الستة حيث يبين لنا الجدول التالي أنواع القروض البنكية التي يقدمها كل بنك لعملائه.

الجدول رقم(5): أنواع القروض البنكية للبنوك التجارية

أنواع القروض الممنوحة	البنوك العمومية
-قروض موجهة لتمويل السيارات النفعية.	بنك الفلاحة و التنمية الريفية
-قروض موجهة لتمويل الاستثمارات في مجال الصيد البحري.	
-قروض موجهة لتمويل الاستثمارات في مجال الصحة.	
-قروض استثمارية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وغيرها.	
-قروض الاستغلال.	
-قروض الاستغلال	بنك التنمية المحلية
-قروض الاستثمار	
-قروض الترقية العقارية	
-قروض عقارية للخواص	
-قروض استهلاكية	
-قروض الرهن	
-قروض الاستغلال	القرض الشعبي الجزائري

-قروض الاستثمار

-قروض موجهة لتمويل الاستثمارات في مجال
الصحة

-قروض الترقية العقارية

-قروض لتمويل شراء السيارات

-قروض لتمويل بناء العمارات

-قروض الاستثمار

-قروض الاستغلال

-قروض استهلاكية

-قروض لتمويل شراء سكن جديد من طرف
الخواص.

البنك الخارجي الجزائري

الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط

-قروض لتمويل بناء مسكن.

-قروض للتهيئة.

-قروض استثمارية لتمويل المؤسسات الصغيرة و
المتوسطة.

-قروض الاستثمار

-قروض الاستغلال

-قروض عقارية للخواص

-قروض استهلاكية

البنك الوطني الجزائري

يبين لنا الجدول أعلاه أن هناك تنوعا لآباس به فيما يتعلق بأنواع القروض المعروضة على العملاء و مجالات توزيعها و يتضح هذا خاصة لدى كل من القرض الشعبي الجزائري و الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط حيث يعرض هذان البنكان تشكيلة متنوعة من القروض هذا بالإضافة إلى بنك الفلاحة و التنمية الريفية و كذا بنك التنمية المحلية أما البنك الخارجي الجزائري و البنك الوطني الجزائري فيقتصر نشاطهما الإقراض على المجالات التقليدية إضافة إلى القروض الاستهلاكية كمنتج جديد⁶⁵.

خلاصة الفصل الثاني:

عملت الجزائر منذ الاستقلال على النهوض بمختلف القطاعات خاصة منها الاقتصادية و ذلك من اجل بناء اقتصاد فعال لهذا أدركت احتياجاتها إلى نظام مصرفي وإشراكه بصورة فعلية و حقيقية في عملية التنمية الاقتصادية و تعبئة كل المدخرات للمجتمع الجزائري فقامت بتطبيق إصلاحات على نظامها المصرفي بما يتماشى مع التطورات الحاصلة داخليا وخارجيا.

بالرغم من الجهود المبذولة من الدولة الجزائرية لا يزال القطاع المصرفي يحتاج إلى إصلاحات أخرى من اجل تنمية قدرات البنوك الوطنية لمواجهة البنوك العالمية الكبرى خاصة في ظل التطورات الحاصلة.

أَمَّا الْبُكَاءُ



تمهيد:

نتناول في هذا الفصل نظرة عامة على وضعية المنافسة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية، و سنحاول استعمال نموذج scp لتحليل المنافسة في مجال الودائع البنكية و القروض البنكية بشكل عام وهذا م خلال دراسة حالة عينة من البنوك العمومية .

وبناء على هذا الطرح قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالآتي:

- المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- المبحث الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية-وكالة ميلة

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية من أقدم البنوك التجارية الجزائرية و أكبرها و سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إليه من خلال نشأته و تطوره، فضلا عن تتبع تطور مزيج خدماته و كذا التكنولوجيا المدخلة إليه بالإضافة إلى نشاطاته من خلال استعراض موارد البنك و خدماته.

المطلب الأول: نشأة و تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية

انشأ بنك الفلاحة و التنمية الريفية في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة، حيث ترتب عن إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري ميلاد بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADRE. وفقا للمرسوم رقم (82-106) المؤرخ في جمادى الأولى 1402 هجري الموافق ل 13 مارس 1982، و ذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي و تربيته و دعم نشاطات الصناعة التقليدية و الحرفية و المحافظة على التوازن الجهوي.

و في هذا الإطار قام بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي ، و مزارع الدولة و تعاونيات الخدمات و كذا الدواوين الفلاحية، و المؤسسات الفلاحية الصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري.

و في إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأسمال قدره (2.220.000.000 دح)، مقسما إلى (22000 سهم) بقيمة (1.000.000 دج) للسهم الواحد ليرتفع في نهاية سنة 1999 إلى (3.330.000.000 دج) موزعا على 33000 للسهم) مكتتبه كلها من طرف الدولة.

و بعد صدور قانون النقد و القرض في 14/04/1990 الذي منح استقلالية اكبر للمؤسسات و الغي نظام التخصص أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية و كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية الأخرى، و المتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية و تشجيع عمليات الادخار، وكذا الامساهمة في عملية التنمية، و بذلك أصبح يحتل موقعا متميزا ضمن الجهاز البنكي الجزائري و هو الأكثر انتشارا عبر التراب الوطني بما يفوق 300 وكالة مؤطرة بما يزيد عن 7000 موظف في الريفية وفقا لإحدى الدراسات الصادرة عن هيئة BANKERS ALMANCH سنة 2001 على انه:

➤ أول بنك على المستوى الوطني ;

➤ ثاني بنك على المستوى المغربي ;

➤ يأتي في المرتبة 14 عربيا من بين 255 بنك ;

➤ في المرتبة 13 إفريقيا ;

➤ المرتبة 668 من بين 4100 بنكا مصنف من قبل هذه الهيئة.

وفي هذا السياق شهد بنك الفلاحة و التنمية الريفية تطورات هامة في السوق البنكي الجزائري ضمن ثلاث فترات أساسية هي:

أولاً: فترة (1982-1990)

انصب اهتمام بنك الفلاحة و التنمية الريفية خلال السنوات الأولى من تأسيسه على تحسين موقعه في السوق البنكي، و محاولة فرض وجوده ضمن القطاع الريفي و العمل على ترقيته، من خلال تكثيف الوكالات البنكية في المناطق ذات الطابع الفلاحي، و مع مرور الوقت اكتسب سمعة طيبة وتجربة في مجال تمويل القطاع الفلاحي و الصناعات الغذائية، إلى جانب الصناعات الميكانيكية و الفلاحية فهذا التخصص في مجال تمويل فرضته آليات الاقتصاد المخطط التي تقتضي تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة.

ثانياً: فترة (1991-1999)

بموجب قانون النقد و القرض (10/90) تم إلغاء نظام التخصص القطاعي للبنوك المطبق من قبل في إطار الاقتصاد الموجه، و توسع نشاط بنك الفلاحة و التنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة (PME/PMI) مع بقاءه الشريك الأول في تدعيم و تمويل القطاع الفلاحي.

أما على الصعيد التقني فشهدت المرحلة إدخال و تعميم استخدام تكنولوجيا الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك و التي كانت تصب في هدف تطوير نشاط البنك، و من الأنظمة التكنولوجية المستحدثة نذكر:

➤ الانخراط في نظام SWIFT للتحويل الآلي للأموال و تسهيل عملية معالجة و تنفيذ عمليات التجارة الخارجية ;

➤ اعتماد نظام SUBU بهدف تسريع أداء مختلف العمليات البنكية (تسيير القروض، وعمليات الصندوق، و الودائع، والفحص عن بعد حسابات العملاء)، و تم اعتماد نظام محاسبي جديد على مستوى كل وكالات البنك إلى جانب تعميم استخدام تقنيات الإعلام الآلي في كافة عمليات التجارة الخارجية و التي أصبحت معالجتها لا تتجاوز أكثر من 24 ساعة عام 1992 ;

- استكمال تغطية كل وكالات البنك المنتشرة بتقنية الإعلام الآلي ;
- طرح خدمة جديدة خاصة بالبنك تتمثل في "بطاقة السحب و الدفع BADRE" عام 1993 ;
- إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات البنكية في وقت حقيقي " المقاصة الالكترونية" عام 1996 ;
- بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك "CARTE DE RETRAIT INTERBANCIARE" عام 1998.

ثالثا: فترة (2000-2006)

تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الأخرى في تدعيم الاستثمارات المنتجة، و كذا التوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دفعها للمساهمة في ترقية التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق، و دعم برنامج الانتعاش الاقتصادي .

وفي إطار التكيف مع التحولات الاقتصادية و الاجتماعية العميقة التي تعرفها البلاد و استجابة لاحتياجات و تطلعات العملاء قام بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتسطير برنامج خماسي يتمحور أساسا حول عصرنة البنك و تحسين أداءه، و تطوير خدماته، وكذا إحداث تطوير على الصعيدين المحاسبي و المالي، و من ابرز مايميز تلك الفترة نذكر أهمها:

- تشخيص عام لنقاط قوة و ضعف البنك، مع وضع مخطط ترقوي لبلوغ البنك المعايير العالمية في محال العمل البنكي، كما قام البنك باستكمال تعميم نظام SYBU للربط بين الوكالات التابعة له و تدعيمها بتقنيات جديدة تعمل على إدارة العمليات المصرفية بسرعة قياسية عام 2000 ;

- إعادة تقييم موارده و إمكانيته من خلال عملية تطهير محاسبة و مالية شملت جميع الديون المشكوك في تحصيلها، بغية تحديد مركزه المالي، بغية تحديد مركزه الآلي و الوقوف على المشاكل المتعلقة بالسيولة و غيرها عام 2000 ;

- إعادة النظر في المدة اللازمة لمختلف العمليات البنكية اتجاه العملاء، و التخفيف من الإجراءات الإدارية و التقنية، حيث أصبحت طلبات القروض الاستثمارية مثلا تعالج في فترة أقصاها شهران، مرورا بمختلف المصالح المختصة (الوكالة و المجمع الجهوي، و المديرية العامة ;
- إضافة إلى ذلك قام البنك في نفس السنة بتجسيد مفهوم بنك الجلوس " LA BANQUE ASSISE" و الخدمات الشخصية " LES SERVICES PERSONNALISES"، إلى جانب اعتماد مخطط محاسبي جديد على المستوى المركزي ;

➤ إدخال تقنية جديدة على مستوى البنك ساهمت في تسهيل العديد من العمليات البنكية، فبعد أن كان وقت تحصيل شيكات البنك يستغرق مدة قد تصل إلى 15 يوم أصبح بإمكان العملاء تحصيل شيكاتهم في وقت وجيز بفضل تقنية " نقل الصك عبر الصور TRAITEMENT " " DESCHQUES PARSCANERISATION وهو ما يعتبر انجاز غير مسبق في مجال العمل البنكي الجزائري، كما شرع في نشر الشبايك الآلية للأوراق النقدية " GUCHET " " AUTOMATIQUE DES BILLETS المرتبطة ببطاقات الدفع تحت إشراف مؤسسة HTS* ➤ خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، كما تم إطلاق موقع خاص بالبنك على شبكة الانترنت بتاريخ 2004/09/07 من خلاله يمكن الاطلاع على الرصيد عبر الشبكة الالكترونية " ; E-BANKING

➤ سبتمبر 2005 تم أول تجربة ناجحة لعملية سحب تمت من خلال الشباك الآلي للأوراق النقدية وسط، و استمرت العملية طوال الأشهر الأولى لسنة 2006 من اجل تعميم استعمالها في مختلف الوكالات عبر التراب الوطني.

يضم بنك الفلاحة و التنمية الريفية شبكة استغلال كبيرة تغطي جميع التراب الوطني موزعة على شكل وكالات بنكية منها وكالة ميلة رقم 834 "AGENCE 834"، وتقع هذه الوكالة في حي 500 مسكن - ميلة و هو مكان استراتيجي يتوسط أهم المرافق العمومية في المدينة.

تعتبر وكالة ميلة جزء من مجموع 8 وكالات تابعة للمجمع الجهوي للاستغلال "GRE" - ميلة الذي انشأ في 2004 موزع على مستوى الولاية كالآتي:

➤ ميلة 834 ;

➤ وادي النجا 842 ;

➤ القرارم 837 ;

➤ فرجيوة 637 ;

➤ تاجنانت 843 ;

➤ شلغوم العيد 833 ;

➤ وادي العثمانية 840 ;

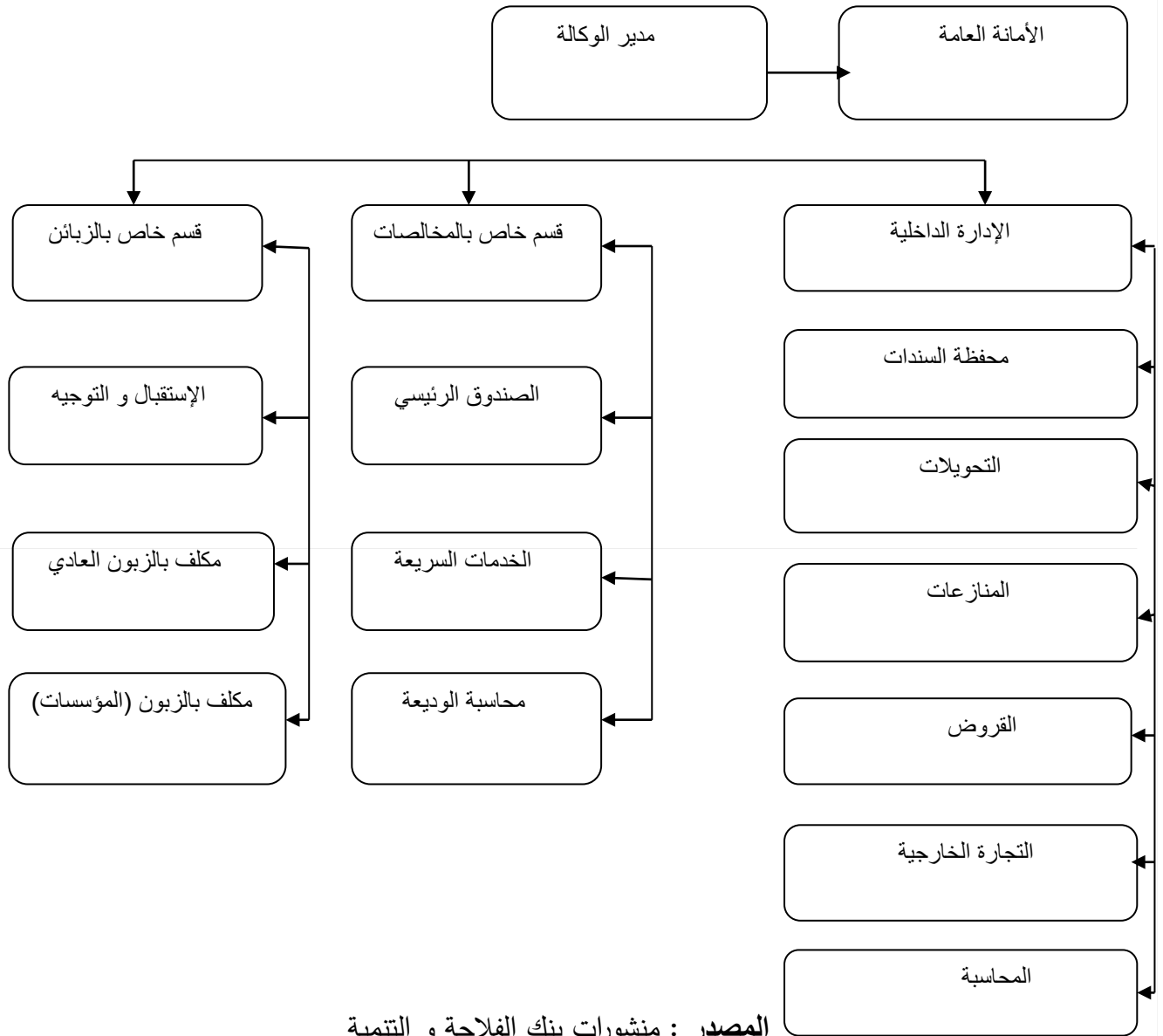
➤ التلاغمة 840 ;

➤ الرواشد 835.

المطلب الثاني :مصالح بنك الفلاحة و التنمية الريفية

اعتمدت وكالة ميلة 834 هيكل تنظيمي يتماشى مع التطورات التي شهدتها المنظومة البنكية الجزائرية في ظل التكنولوجيا ومتطلبات العالم المعاصر، والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة المعتمد منذ 2004 الى الان:

شكل رقم(4): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة ميلة 834



الريفية-وكالة ميلة، 2015-03-08.

من الشكل أعلاه نجد أن الوكالة المصرفية محل الدراسة تتكون من أربعة رؤساء (القادة)، و كل رئيس مسؤول عن مصلحة معينة، و في مايلي نذكر هذه المصالح :

➤ **المدير:** هو المسؤول في الوكالة ، يشرف على حسن تسييرها و يتكلف بالمهام التالية:

-تطوير نشاط الوكالة و ضمان مردودية عالية للمؤسسة ؛

-تطبيق التعليمات و الخطط و البرامج الواردة ؛

-الإتصال مع الإدارة الوطنية ؛

-إعادة التقارير الدورية لنشاطات الوكالة في مواعيدها.

➤ **الأمانة العامة:** من بين المهام المسندة إليها نذكر مايلي :

-إستقبال الوارد و الصادر لجميع الوثائق في تعامل الوكالة مع الوكالات الأخرى ؛

-تنظيم مواعيد المدير ؛

-طبع جميع الوثائق التي يتعامل بها البنك ؛

-إستقبال المكالمات الهاتفية .

➤ **قسم خاص بالعملاء:** يشرف عليه سبعة أعوان مقسم إلى ثلاث فروع كمايلي :

0 **فرع الإستقبال و التوجيه :** يشرف عليه موظف يقوم بما يلي :

-استقبال العملاء و توجيههم ؛

-تسليم دفاتر الشيكات ؛

-استخراج كشف حساب العميل .

0 **الفرع المكلف بالعميل العادي :** يتكون من ثلاث أعوان مدة تدريبهم شهر يتولون المهام التالية :

-عون مختص بفرع التأمين ؛

-عونين مختصين باستقبال العملاء و إطلاعهم على مختلف الخدمات التي يقدمها هذا الفرع .

0 **الفرع المكلف بالمؤسسات :** يتكون من ثلاث أعوان مدة تدريبهم شهر و نصف، و يقوم هذا

الفرع بنفس المهام التي يقوم بها الفرع المكلف بالعميل العادي إلا أنه يختص بالتجار و المقاولين

و المؤسسات و يشرف على هذا القسم (المكلف بالعملاء) منسق و من مهامه مايلي :

-الإشراف و التنسيق بين موظفي مكتب الواجهة ؛

-إيجاد حلول للعمليات البنكية المستعصية ؛

-مراقبة لكل العمليات المنفذة من طرف المكلفين بالعملاء .

➤ **قسم خاص بالمخالفات:** يتكون من ستة أعوان و ينقسم إلى ثلاث فروع :

0 **الصندوق الرئيسي :** يتكون من موظفين مصرفيين ، الأول يستقبل العملاء والثاني هو أمين الصندوق الذي يتولى عملية السحب والإيداع.

0 **فرع خاص بالدينار:** يشرف عليه موظف يقدم الخدمة عبر صندوق ألي للسحب.

0 **فرع خاص بالعملة الأجنبية:** يتكون من موظفين ، و يقوم هذا الفرع بنفس المهام التي يقوم بها فرع الصندوق الرئيسي لكن السحب و الدفع يكون بالعملة الصعبة .

ويشرف على هذه الفروع منسق يقوم بالتنسيق بين موظفي العمليات المقدمة على مستوى القسم .

➤ **الإدارة الداخلية :** يتكون من سبعة أعوان موزعين على ستة فروع هي :

-فرع المحفظة ؛

-فرع المقاصة ؛

-فرع التحويلات ؛

-فرع القروض ؛

-فرع التجارة الخارجية ؛

-فرع المحاسبة ؛

-فرع المنازعات .

المبحث الثاني: دراسة وضعية المنافسة على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية

نتناول في هذا المبحث نظرة عامة على وضعية المنافسة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، وسنحاول تحليل المنافسة من خلال التذكير بالمفاهيم الأساسية لنموذج scp و عرض المتغيرات المستعملة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

المطلب الأول: المفاهيم الأساسية لنموذج scp:

يهدف نموذج scp الى تحليل وضعية المنافسة داخل الصناعة، وهذا من خلال دراسة هيكل هذه الصناعة والذي يتحدد اساسا بواسطة درجة التركيز الصناعي و الذي سنتطرق اليه في هذا المطلب.

تعتبر درجة التركيز مؤشرا هاما لتحديد طبيعة المنافسة السائدة في قطاع ما، وهي تستعمل درجة التركيز كمقياس للدلالة على مدى وجود الاتجاهات الاحتكارية في صناعة ما، حيث كلما ارتفعت درجة التركيز ذلك على وجود درجة من الاحتكار في هذه الصناعة، وكلما انخفضت درجة التركيز دل ذلك على تغلب القوى التنافسية في الصناعة ويمكن قياس درجة التركيز من خلال مؤشرين مختلفين هما: IHH ومؤشر IT، كما أن المؤشر لحساب درجة التركيز IHH يعد مؤشرا لدرجات تركيز عالية، حيث أ، استحواد هذه العينة على أكثر من 75% من حجم النشاط الكلي .

المطلب الثاني: عرض المتغيرات المستعملة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يتكون القطاع البنكي الجزائري من حوالي 30 بنكا، منها 21 بنكا تجاريا، من بينها ستة بنوك عمومية هي:

➤ البنك الوطني الجزائري؛

➤ بنك التنمية المحلية؛

➤ البنك الخارجي الجزائري؛

➤ القرض الشعبي الجزائري؛

➤ الصندوق الوطني للاحتياط و التوفير؛

➤ بنك الفلاحة و التنمية الريفية (محل الدراسة).

يحقق بنك الفلاحة و التنمية الريفية -وكالة ميلة- أرباحا كغيره من البنوك التجارية الأخرى انطلاقا من مركزه كدائن و مدين، فبعد أن يحصل على موارده المالية من مصادر مختلفة يقوم بتوزيعها على مختلف استخداماته، بحيث يتم تقسيم هذه الاستخدامات حسب درجة السيولة أو لا و الربحية ثانيا ومن خلال هذا المطلب سيتم توضيح موارد و استخدامات وكالة ميلة و نسب تطورها.

الفرع الأول: موارد البنك "Les Ressources"

وهي تمثل ما على البنك من التزامات المطلوبة بحيث يقوم بتوظيف هذه الموارد.

أولا: الموارد بالعملة الوطنية:

ويشمل كل من القطاع الفلاحي و غير الفلاحي و القطاع العام، و الجدول التالي يوضح تطور موارد البنك بالعملة الوطنية:

الوحدة: مليار دج

نسبة الموارد	2010/12/31	السنوات
		نوع القطاع الفلاحي
	5767658	1-القطاع غير الفلاحي
%42.06	2824416	-الودائع الجارية
%40.27	2225235	-ودائع التوفير
%13.72	355817	-ودائع لأجل
%3.94	362190	-مؤونات مقتطعة
%100	83100	2-القطاع الفلاحي
%00	83100	-الودائع الجارية
%00	00	-ودائع التوفير
%00	00	-ودائع لأجل
	00	-مؤونات مقتطعة
	252231	3-القطاع العام
	229475	-الودائع الجارية
%98.90	0	-ودائع التوفير
%00	0	-ودائع لأجل
%0.09	2756	-مؤونات مقتطعة
%100	252231	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

من خلال هذه الدراسة لاحظنا أن الودائع الجارية هي الغالب في جميع القطاعات التي هي حسابات يتم فتحها للعملاء، و البنك يهتم كثيرا بهذا النوع من الودائع لأنها تعتبر موردا هاما له، و نسبة هذا النوع من الموارد تختلف من قطاع إلى آخر، فالقطاع الفلاحي يأخذ اكبر نسبة من هذا النوع من الموارد، و قد بلغت في سنة 2010 نسبة 100% و هذا راجع لطبيعة النشاط الفلاحي الذي يحتم على العملاء إيداع أموالهم في شكل ودائع جارية، أما المؤونات فقد كانت نسبتها في القطاع الفلاحي نظرا لتوقعات السحب و الإيداع، و يرجع سبب عدم وجود المؤونات المقطوعة في القطاع الفلاحي إلى التوقعات الاقتصادية و المجالات المبرمجة.

ثانيا: أشكال الموارد

و الجدول التالي يبين أشكال الموارد.

جدول رقم (7): أشكال الموارد و نسب تطورها في بنك الفلاحة و التنمية الريفية-وكالة ميلة

الفترة من 2010/12/31 إلى 2011/12/31 الوحدة: مليار دج				
نسبة التطور	النسبة المحققة في الثلاثي نهاية	2011/12/31	2010/12/31	السنوات
(ج/ب)	2011 (ج)	(ب)	(ا)	الموارد
%111	1564542	1404605	1904479	موارد بدون فائدة.
%83	1832241	2195438	1469045	موارد بفائدة
%94				
%94	3396783	3600043	3373524	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

وهي موارد تأتي من إيداعات الزبائن و تكون بفائدة أو بدون فوائد حيث نسبة الموارد بدون فائدة 111% أما الموارد بفائدة كانت نسبتها 83% و هذا لسنة 2011، حيث سجلت هذه الموارد حجم إضافي بلغ 94%

ثالثا: حسابات العملاء Compts Clientes

تتعامل وكالة ميلة مع القطاع الخاص فقط و الجدول التالي يبين تطور عدد حسابات الزبائن

جدول رقم(8): تطور عدد حسابات الزبائن في بنك الفلاحة و التنمية الريفية-وكالة ميله للفترة من 2010/12/31 إلى 2011/12/31

نسبة التطور	القيمة المحققة في الثلاثي الرابع نهائية	2011/12/31	/12/31 2010	السنوات
(ج/ب)	2011 (ج)	(ب)	(ا)	نوع الحسابات
%45	518	1161	950	حساب جاري
%2	104	5450	5000	حساب العملة الصعبة
%3	66	2772	2200	حساب الشيكات
%3	40	18000	1036	حساب الدفاتر
%53	728	11183	9186	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

من خلال الجدول يتضح ما يلي: سجلت الوكالة ارتفاعا متواصلا لعدد حسابات الزبائن, حيث بلغ 11183 حسابا بنسبة 53%, وهو ما يعكس جهود الوكالة التي تهدف إلى جمع الموارد من خلال جذب اكبر عدد ممكن من العملاء.

رابعا: المنتجات الالكترونية Produits monetiques

جدول رقم (9): تطور المنتجات الالكترونية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية- وكالة ميله للفترة من 2011/12/31

الوحدة : مليار دج

نسبة التطور	تطور البطاقات خلال الفصل الرابع	2011/12/31	السنوات
من 2011			نوع الحسابات
19	160	860	بطاقة سيب كلاسيك
20	50	250	بطاقة بدر للسحب (CBR)

بطاقة غولد Gold	132	32	26
المجموع	1242	242	65

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

يلاحظ من خلال الجدول أن الوكالة بذلت مجهودات كبيرة لتحسين نظام الدفع حيث تم طرح 242 بطاقة جديدة خلال السنة المالية 2011 أين حققت نسبة نمو تعادل 65 تتوزع بين أنواع مختلفة من البطاقات.

الفرع الثاني: استخدامات البنك "Les Emplois"

يحصل البنك التجاري على الموارد من خلال توظيف و استثمار استخداماته لتحقيق أقصى ربح.

جدول رقم (10): تطور استخدامات بنك الفلاحة و التنمية الريفية- وكالة ميلة للفترة من 2011/12/31

	نسبة التطور	القيمة المحققة في الثلاثة اشهر نهاية 2011 (ب)	2011/12/31	2010/12/31	
	(ج)		(ب)	(ا)	
1. قروض قصيرة اجل	%67	96282	72453	23930	
1.1. قروض فلاحية	%67	48191	72453	23930	
.حجوب	%65	46091	70353	21830	
.بطاطا	/	/	/	/	
.زراعات اخرى	%95	2000	2100	2100	
2. قروض موجهة للمؤسسات	/	/	/	/	
المجموع	%67	96282	72453	293930	

1797	1797	2.قروض متوسطة الاجل		
	1797	1.2.قروض فلاحية		
1797		.زراعات اخرى		
%100		2.2.قروض موجهة للمؤسسات		
%103	116275	112547		
103%	118072	114344	121801	المجموع
%100	262287	261208	263366	3.قروض خاصة
%101	1160	1133	1187	.القرض المميز
%102	149565	147012	152118	.الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب
%98	105515	107267	10376	
%109	20	18	21	.التامين عن البطالة
%105	6027	5778	6276	.البناء الريفي
				.القرض الايجاري
%101	380359	375552	385167	المجموع
%141	114753	80870	148637	3.قروض غير مسددة
%103	594713	562349	530989	مجموع الاستخدامات

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك من خلال

من خلال دراستنا لجدول استخدامات البنك من حيث أنواع القروض من سنة 2010 إلى سنة 2011 وجدنا نسبة تطور القروض قصيرة الأجل 67%، أما القروض طويلة الأجل فقد حققت أرباحا كبيرة بالنسبة للأولى حيث بلغت 103%، أمل القروض الخاصة فكانت نسبتها 101% و ارتفاع هذه النسب راجع إلى تطبيق سياسة الدولة المنتهجة لتحقيق التنمية الشاملة.

الفرع الثالث: نشاطات البنك الخارجية "Commerce Extérieur"

من خلال الجدول سيتم توضيح عمليات التجارة الخارجية في الوكالة.

جدول رقم (11): تطور نشاطات التجارة الخارجية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية- وكالة ميله للفترة من 2010/12/31 إلى 2011/12/31

الوحدة: مليار دج

السنوات	2010/12/31	2011/12/31	القيمة المحققة في الثلاثي نهاية 2011	نسبة التطور
	(أ)	(ب)	(ج)	(ج/ب)
الاعتماد المستندي	3493902	1441276	3543783	%246
الضمان الاحتياطي	109097	100427	122534	%122
المجموع	360299	1541703	3666317	%238

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

من خلال الجدول نلاحظ انه في ميدان التجارة الخارجية كان تدخل الوكالة في تمويل النشاط الدولي في تزايد مستمر، حيث بلغت قيمة عمليات التجارة الخارجية سنة 2011 حجما قدره 3666317 دج مقابل 360299 دج لسنة 2010.

الفرع الرابع: الموارد البشرية "Resources Humaines"

يبلغ العدد الإجمالي لموظفي وطالة ميله-834-22 موظف يتوزعون كل حسب تخصصه و مقارنة بالسنة المالية 2011 فان عدد عمال وكالة ميله بقي ثابتا ولم يحدث أي تغيير.

أما فيما يتعلق بالنظم و الأدوات لمعالجة المعلومات ما يلاحظ أن الوكالة تنفذ العمليات المصرفية عن طريق Logiciel خاص بالبنك، و يسعى البنك حاليا إلى إدخال بعض التعديلات على Logiciel Sybu خاصة في طريقة فتح الحسابات بشتى أنواعها.

خلاصة الفصل الثالث :

تناولنا في هذا الفصل عموميات حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية الذي يعتبر من أقدم البنوك التجارية الجزائرية و كذلك دراسة وضعية المنافسة على مستوى هذا القطاع من خلال تطبيق نموذج scp لمعرفة وضعية المنافسة ، إلا أن مستويات التركيز مازال عالية مما يعني أن البنوك العمومية مازالت تحتكر حصصا كبيرة من الخدمات و المنتجات البنكية سواءا كان ذلك في ميدان الودائع أو القروض .

خاتمة عالمه

تدور إشكالية الموضوع المعالج حول مدى تحقق المنافسة على مستوى القطاع البنكي الجزائري، ذلك إن الإصلاحات التي أجرتها السلطات الجزائرية على هذا القطاع منذ تسعينات القرن الماضي كانت تهدف إلى تحرير هذا القطاع، وفتح المنافسة فيه من خلال تحرير النشاط البنكي والسماح بنشاط بنوك خاصة وأجنبية.

وهذا ماقادنا إلى معالجة هذا الموضوع للإجابة على الإشكالية المطروحة وهي:

كيف يمكن قياس وتحليل المنافسة بين البنوك التجارية، وما مدى تحققها على مستوى القطاع البنكي في الجزائر؟ ، وهذا من خلال التعرف على مدى تحقيق الإصلاحات لأحد الأهداف التي جاءت من أجلها وهي توفير الجو التنافسي بين البنوك.

وتمت هذه المعالجة عبر الفصول الثلاث للمذكرة، باستعمال المنهج والأدوات المشار إليها والفرضيات المتبناة سابقا، وبالتالي فإن هذه الخاتمة تحتوي على النتائج العامة لدراسة، التوصيات والاقتراحات، وأخيرا أفاق الدراسة.

النتائج العامة للدراسة:

من خلال الدراسة التي تمت القيام بها والتي تركزت حول موضوع المنافسة البنكية يمكننا تسجيل مجموعة من النتائج العامة، فالتشابه في النشاطات التي تقوم بها البنوك التجارية هو اكبر عامل يدفعها للتنافس فيما بينها على تقديم أفضل وأجود الخدمات البنكية لجلب اكبر عدد ممكن من العملاء، وهذا مايثبت الفرضية الأولى المتعلقة بالعلاقة بين البنوك التجارية.

ومن اجل تحليل وقياس درجة المنافسة البنكية، وجدنا أن هناك نموذجين تساعدنا على ذلك، وهي نموذج scp، ونظرية الأسواق القابلة للتنافس، وهذه الطرق مطبقة بشكل واسع على مستوى العالم وهي تختلف من حيث المعلومات المستعملة فيها، وهذا مايتماشى مع الفرضية الثانية.

وإسقاطا لموضوع المنافسة البنكية على حالة الجزائر، رأينا بان القطاع البنكي الجزائري شهد منذ الاستقلال عدة إصلاحات هدفت أولها إلى استعادة السيادة الوطنية على القطاع، ثم جاءت إصلاحات أخرى لتغير اتجاه القطاع وجعله أكثر حرية وهذا منذ 1990، إلا أن هذه الإصلاحات لم ينتج عليها تحرير فعلي للسوق البنكي في الجزائر.

أما بالنسبة للمنافسة بين البنوك العمومية، فهي أيضا ضعيفة نظرا لان هذه البنوك هي كلها ملك للدولة ورأس مالها غير مفتوح، وبالتالي فكل قراراتها تأتي من السلطات الحكومية إذ إن مسيريتها لايتمتعون

بصلاحيات كبيرة للتصرف أو اتخاذ قرارات فعالة، في حين فتح رأس مالها للجمهور يخفض من سلطة دولة وقدرتها على اتخاذ القرارات، حيث أن انضمام الخواص إلى مجلس إدارتها يجعلها أكثر فعالية وحركية.

التوصيات:

يمكن القول بأن القطاع البنكي الجزائري مازال يحتاج لإصلاحات ومجهودات أخرى، حتى يتوفر فيه الجو التنافسي الذي يساعده على تنمية قدراته التنافسية للمؤسسات البنكية العاملة فيه لتتمكن من مواجهة البنوك العالمية الكبرى، ومن أهم التوصيات التي يمكن تقديمها:

➤ يجب علة الدولة الجزائرية توضيح السياسة الخاصة بالنظام الهيكلي والمؤسساتي للبنوك الخاصة والعمومية، عن طريق فتح رأسمالها وتقليص تدخلات الوصاية من أجل زيادة المنافسة، وحتى تصبح البنوك الجزائرية أكثر حرية وتتمتع بهامش حركة أوسع في إطار وظيفة اقتصادية وتجارية محددة.

➤ يجب إعادة تأهيل البنوك العمومية والخاصة وتوسيع وظائفها وخدماتها.

➤ ضرورة عصرنة النظام البنكي في الجزائر، لأنه مازال غير فعال ولا يستجيب لشروط ومتطلبات التحولات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر.

ضرورة تشجيع البنوك الخاصة أجنبية كانت أم وطنية على الدخول إلى السوق البنكي لأجل إثراء المنافسة داخل القطاع البنكي.

آفاق الدراسة:

تناولنا من خلا هذا الموضوع دراسة المنافسة في البنوك الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعد 1990، واتضح لنا انه لايمكن الإلمام بجميع الجوانب وإعطائها الأهمية المناسبة، لذلك فالمجال يبقى مفتوحا لبحوث أخرى من شأنها إثراء الموضوع مثل:

➤ آفاق تطبيق المنافسة في البنوك التجارية.

➤ التحسين المستمر كدعامة للميزة التنافسية في البنوك.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

- 1- محمد الهاللي، عبد الرزاق شحادة، محاسبة المؤسسات المالية، البنوك التجارية وشركات التأمين، جامعة الزيتونة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية للنشر والتوزيع.
- 2- سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، ادارة البداية ناشرون وموزعون، الاردن، 2008.
- 3- امين محمد بدر، الاوراق التجارية في التشريع المصري، للطباعة والنشر، 1950م.
- 4- سعد غالب ياسين، الادارة الاستراتيجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الاردن، 2002.
- 5- شاكِر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.
- 6- محفوظ لعشب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
- 7- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- 8- عبد اللطيف مصطفى، سليمان بلعور النظام المصرفي بعد الاصلاحات، الممارسة التسويقية، 21-21 افريل 2004، المركز الجامعي بشار.
- 9- محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1996.

❖ قائمة المذكرات والمقالات:

- 1- رابح عرابة، التسويق البنكيوافق تطبيقه في المؤسسة البنكية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010.
- 2- مختار البار، مساهمة نموذج scp في تحليل اداء البنوك الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
- 3- عمر تيمجفين، دور استراتيجية التوزيع في تحسين اداء المؤسسة الصناعية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
- 4- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مع الاشارة الى حالة الجزائر 1990-2000، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2002-2003.

5- عيسى بن ناصر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكيف والتعديل الهيكلي للجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية العدد 7 ديسمبر 2002، جامعة باتنة.

6- بريس عبد القادر، جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.

7- جامعة cnepd محاضرات في تقنيات البنوك، دروس منجزة، المركز الوطني التعليم المهني عن بعد التكوين المتواصل، بسكرة 2001-2002.

❖ الملتقيات:

1- رابح عبد الباقي، الاصلاح المصرفي ظل برنامج التصحيح الهيكلي، دراسة حالة الجزائر، ملتقى وطني اول حول النظام المصرفي بين البنوك التقليدية والبنوك المشاركة، جامعة فرحات عباس، 2004.

❖ القوانين:

1- الامر رقم 03-11 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90-10، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 52.

❖ المراجع باللغة الاجنبية:

❖ Livres:

1-ibrahim kessali , banque et enterprise publique financierelement des trutureses das stratigica, n3, 2004.

❖ Memoires:

1-hamedouch fouzia, analyse de la concurrence dans lindustrie bancaire compartiment de credit hypothese, mémoire du fin detude en vue de magestere en science de gestion opticion finance nompubtiee ecole superieur de commerce alger, 2001-2002.

❖ Internet:

1-sami boujnah (25/02/2005) concurrence et comportement bancaire, (en line) w.w.w.chez.com/neapolis/sommaire.htm.

2-EL-hachemi meghoui (8/12/2004), l'algerie sur le chemin reformers, w.w.w.semat.fr.
